الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور- خنشلة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي
الرقم التسلسلي: .....

المـــــوضوع:

العملات الرقمية و دورها في تعزيز التجارة الإلكترونية

- دراسة حالة الجزائر -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:

- خمار محمد وائل
- عليلي رياض

تحت إشراف الأستاذ:

- د. تكواشت عماد

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. عبد الجليل جباري	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
د. تكواشت عماد	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا
د. فاطمة ديلمي	أستاذ محاضر-أ-	مناقشا

الموسم الجامعي: 2024/2023

شكـــر وعرفان

اللهم لك الحمد والشكر والثناء الحسن على النعم التي أنعمتها علينا دون حولا منا ولا قوة

اللهم إنا نشكرك على نعمة حب العلم والإجتهاد فيه

تم هذا العمل المتواضع بتوفيق من الله وعونه

بجزيل الشكر إلى أستاذنا ومشرفنا الفاضل،

الأستاذ الدكتور تكوشت عمـر

على مساعدتنا في إنجاز هذا البحث

أدام الله لك صحتك وعافيتك وجزاك الله خير الجزاء

كما نتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل بإسمه وصفته ومقامه، على قبولكم مناقشة هذا العمل المتواضع، وتقويم نقاط القصور فيها

كما نتقدم بجزيل الشكر لجميع أساتذتنا الكرام

بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

على الجهود المبذولة

الإهداء

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سُلطانه، العظيم الجود، الملك المعبود، الكريم المقصود، الذي لا يخفى عليه أمر في الأرض ولا في السماء، يرى النملة في الليالي السود، ويسمع صوت الدود داخل العود، ويسمع صدى الأنفاس في الصدور، ويرى تدفق المياه في باطن الصخور.

يقول المولى – عز وجل – في محكم آياته:

بسم الله الرحمن الرحيم: ((لئن شكرتُم لأزيدنَّكُم)) صدق الله العظيم [إبراهيم، الآية:7] اللهُمَّ صَلِّ وسَلِّم وبارك على خير البشر مُحمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم.

عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن النبي –صلَّى الله عليه وسلَّم – قال: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، صدق رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

أشكُر المولى – عزَّ وجلَّ – في البداية؛ فلا يستوي الشكر دون التَّوجُّه لربِّ البشر القادر على كل شيء، ولقد يسَّر لي السُّبُل؛ كي أُنهي عملي البحث.

أتوجَّه بالشُّكر والتَّقدير لجامعتي و كليتي التي تُعد من أفضل الكليات في وطننا الحبيب، وأمتنّ لجميع القائمين على الأمر بتلك الجامعة؛ حيث أنهم لو يبخلو علينا بشيء في الكلية و أشكر الطاقم الإداري القائم على راحة الطالب و تدريسه في أفضل الظروف.

أوجِّه الشُّكر إلى أساتذتي الذين لم يضنُّوا عليَّ بمجهودٍ أو معلومةٍ، وكثيرًا ما كنتُ أتوجَّه إليهم، وأجد المعونة بصدرٍ رحبٍ

الى كل زملائي و زميلاتي في كلية العلوم الإقتصادية

دون أن انسى كل شخص ساندني و كان يجانبي و لو ببخل علينا لإنجاز مذكرتي لترقى الى المستوى المطلوب انشاء الله

خمـــار وائل

الإهداء

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات. أخيراً تحقق حلم التخرج.

لطالما انتظرت هذا اليوم كي ارى الفخر والسعادة في عين أمي وأبي. وها أنا اليوم اهدي تخرجي الى نبع الحنان والقلب الناصع بالبياض من تستقبلني بابتسامة وتودعني بدعوه...

امي الغالية

والى سندي وضياء دربي من علمني الاصرار والمثابرة مصدر الامل والطموح

ابي الغالي

الى الزوجة المستقبلية التي كانت جزءا مني و سندي و رفيقة دربي الطويل

مصدر و هرمون السعادة

كم يسعدني رؤيتكم وانتم فخورين وسعداء بنجاحي.

حفظكم الله وادامكم تاج على رأسي.

وأيضاً الى احباب قلبي ونور حياتي اخوتي واخواتي.

والى اصدقائي لكم كل الاحترام والشكر والتقدير

الى اساتذتي الاعزاء الذين كانوا بمثابة العائلة الثانية لي

حفضكم الله و رعاكم

عليلـي رياض

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور العملات الرقمية في تعزيز التجارة الإلكترونية في الجزائر، في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي تشهده البلاد. تُعَدّ العملات الرقمية، مثل البيتكوين والإيثيريوم، وسيلة دفع إلكترونية تُيسّر التعاملات المالية عبر الإنترنت بسرعة وأمان. ويظهر التحول الرقمي في الجزائر زيادة الطلب على خدمات التجارة الإلكترونية، مما يجعل هناك حاجة ملحة لحلول دفع إلكترونية مبتكرة.

تعتبر التجارة الإلكترونية مجالًا حيويًا لتعزيز الاقتصاد الجزائري، وتقدم العملات الرقمية فرصًا مبتكرة لتيسير الدفع الإلكتروني وتحسين تجربة التسوق عبر الإنترنت، وتعزيز الأمان المالي للمستهلكين والتجار على حد سواء.

من المهم للحكومة الجزائرية والجهات المعنية بالتنظيم الاقتصادي للبلاد أن تدرك أهمية تطوير بنية تحتية رقمية قوية، تدعم استخدام العملات الرقمية وتعزز التحول الرقمي في البلاد. وينبغي تعزيز السياسات الحكومية والتشريعات المتعلقة بالعملات الرقمية والتجارة الإلكترونية بيئة أعمال ملائمة ومشجعة للابتكار المالي وتطوير الشبكات اللامركزية.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية، التجارة الإلكترونية، الجزائر، التطور، الدفع الإلكتروني، التحول الرقمي، الأمان المالي، الابتكار المالي، الشبكات اللامركزية.

Abstract:

This study aims to explore the role of digital currencies in promoting e-commerce in Algeria, in light of the country's rapid digital transformation. Digital currencies, such as Bitcoin and Ethereum, are an electronic payment medium that facilitates fast and secure online financial transactions. Algeria's digital transformation shows an increased demand for e-commerce services, creating an urgent need for innovative e-payment solutions.

E-commerce is a vital area to boost the Algerian economy, and cryptocurrencies offer innovative opportunities to facilitate e-payments, improve the online shopping experience, and enhance financial security for consumers and merchants alike.

It is important for the Algerian government and the country's economic regulators to recognize the importance of developing a strong digital infrastructure that supports the use of digital currencies and promotes digital transformation in the country. Government policies and legislation related to cryptocurrencies and e-commerce should foster a favorable business environment that encourages financial innovation and the development of decentralized networks.

Keywords: Cryptocurrencies, e-commerce, Algeria, development, e-payment, digital transformation, financial security, financial innovation, decentralized networks.

مقدمة

مقدمة:

مع التحول إلى عصر المعلومات والمعرفة والاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات والاتصالات، قامت صناعة الخدمات المالية بتقديم نظم وتطبيقات جديدة تستفيد إلى أقصى حد من هذه التكنولوجيا الحديثة. ومع ظهور وانتشار التجارة الإلكترونية، أصبحت وسائل الدفع والسداد الإلكترونية ركيزة أساسية لنجاح وتطور هذا النوع من التجارة.

فقد اعتمد نجاح التجارة الإلكترونية في بداياتها على استخدام بعض نظم ووسائل الدفع المتاحة، مع تطوير أساليبها، بالإضافة إلى ابتكار وسائل جديدة أكثر ملاءمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية باستخدام وسائل إلكترونية أكثر تقدمًا.

وفي مرحلة أكثر تطورًا، تم استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة لتسريع عمليات التجارة الإلكترونية، واستمرت الجهود في البحث عن وسائل دفع أكثر حداثة تتماشى مع التطورات المستمرة في التجارة الإلكترونية وتحظى بقبول واسع كوسيلة دفع.

نتيجة لذلك، ظهرت العملات الرقمية كوسيلة لتداول وإتمام عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت فقط، مما ساهم في تحسين وتطوير التجارة الإلكترونية، نظرًا لأنها خارج سيطرة البنوك المركزية للدول. هذا هو السبب الذي ساعد على انتشار ونمو العملات الرقمية على مستوى العالم.

على الرغم من التطورات الحالية في مجال التجارة الرقمية ووسائل الدفع الإلكتروني وانتشارها في الدول الغربية وبعض الدول العربية، إلا أن تبني هذه التجارة في الجزائر لا يزال في بداياته، ولم يبلغ بعد المستوى الذي يمكن اعتباره تقنية متقدمة للتجارة.

إشكالية الدراسة:

بناءً على هذا الأساس، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين التجارة الإلكترونية والعملات الرقمية. وبالتالي، سيتم تناول هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للعملات الرقمية أن تسهم في تعزيز التجارة الإلكترونية في الجزائر؟ وما هي التحديات والفرص المرتبطة بتبني هذه العملات في السوق الجزائري؟

من هذه الإشكالية تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- كيف نشأت التجارة الإلكترونية وما المقصود بها؟

- ما المقصود بالعملات الرقمية وطرق إستخدامها؟

-ما هو واقع العملات الرقمية على المستوى العالمي؟

- كيف يمكن للعملات الرقمية أن ستاهم في تعزيز وترقية التجارية الإلكترونية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: "إن تبني العملات الرقمية في الجزائر يمكن أن يعزز التجارة الإلكترونية من خلال تحسين الفعالية والسرعة وتخفيض التكاليف المتعلقة بالتحويلات المالية الدولية والمحلية وكذلك تقديم الخدمات المالية مما قد يساعد على توفير الوصول إلى الخدمات المالية للفئات التي لم تكن مدرجة سابقًا في النظام المالي التقليدي"

يمكن صياغة الفرضيات كالتالي:

- ❖ العملات الرقمية يمكن أن تسهل عمليات الدفع وتقلل من تكلفة التحويلات المالية، مما يجعل التسوق عبر الإنترنت أكثر جاذبية وسهولة.
- ❖ تلعب العملات الرقمية دوراً هاماً في تعزيز التجارة الإلكترونية.
- ❖ تفتقر الجزائر إلى البنية التحتية اللازمة لتطوير التجارة الإلكترونية.

❖ القوانين والتشريعات الواضحة يمكن أن تحمي المستخدمين وتحدد معايير الأمان، مما يشجع على تبني العملات الرقمية.

أسباب إختيار الموضوع:

إن إختيارنا لهذا الموضوع يعود لعدة أسباب منها ماهي ذاتية وأخرى موضوعية ففيما يخص الأسباب الذاتية فتتمثل في:

- الرغبة في دراسة هذا الموضوع نظرا لحداثته وقلة انتشاره.
- التطلع لمعرفة كل جديد عن هذا الموضوع.
- الاهتمام الشخصي بموضوع التجارة الإلكترونية.
- محاولة فهم مبدأ العملات الرقمية خاصة وانها ستحتل سوق المعاملات في المستقبل

أما الأسباب الموضوعية فنلخصها في:

- حداثة الموضوع ونقص الإهتمام بالتجارة الإلكترونية.
- نقص الدراسات والأبحاث حول العملات الرقمية في الجزائر.
- بروز التجارة الإلكترونية مؤخرا على الساحة الدولية.
- ظهور ثقافة التعامل بالعملات الرقمية على مستوى بعض الدول.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استكشاف العلاقة بين العملات الرقمية والتجارة الإلكترونية، وذلك نظراً للدور الهام الذي تلعبه هذه العملات الرقمية في تطوير وترقية التجارة الإلكترونية على المستوى البعيد.

أهمية دراسة الموضوع:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال موضوعها المحوري، وهو استكشاف العلاقة المتبادلة بين العملات الرقمية والتجارة الإلكترونية. حيث تعد التجارة الإلكترونية واحدة من أبرز إنجازات الثورة المعلوماتية الحديثة، وما زالت محط اهتمام العديد من الدراسات المستمرة.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وأسئلتها الفرعية إعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، وهذا يساعدنا في التوصل إلى أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالموضوع من أجل الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر الدراسة.

صعوبات الدراسة:

واجهنا عدة صعوبات في إنجاز هذه الدراسة، منها:

– قصر السلسلة الزمنية للمعطيات وعدم كفايتها لإجراء تحليل عميق لظاهرة التجارة الإلكترونية بسبب التأخر في تبنيها.

– صعوبة الحصول على المعلومات وقلة توفر الكتب المتعلقة بالعملات الرقمية، بالإضافة إلى انعدام الإحصائيات والمؤشرات بسبب الطابع السري لهذه العملات.

– حداثة الموضوع في الجزائر، مما أدى إلى نقص المراجع والدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، التي تناولت دور العملات الرقمية في تعزيز التجارة الإلكترونية، كانت قليلة نسبيا ومحدودة في نطاقها العلمي. ومن هذا المنطلق، تم استعراض الدراسات العربية والأجنبية التي تتناول مواضيع مشتركة، ويمكن تقديمها على النحو التالي:

❖ **دراسة د. بوعافية الرشيد (2014) بعنوان دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية".**

في الآونة الأخيرة، شهد التطور التكنولوجي، ولا سيما في نهاية القرن العشرين، ظهور العديد من الظواهر البارزة مثل التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية، ومن بينها النقود الإلكترونية. تُعتبر النقود الإلكترونية جزءًا بارزًا من التطورات في وسائل الدفع الإلكترونية، إذ تم ابتكارها خصيصًا لتسهيل تسوية المعاملات التجارية عبر الإنترنت. تتمثل النقود الإلكترونية في وحدات رقمية تؤدي نفس الوظائف الأساسية للنقود الورقية والمعدنية، ويعتمد نجاح التجارة الإلكترونية بشكل كبير على استخدام وتطوير وسائل الدفع الإلكترونية، وبشكل خاص النقود الإلكترونية.

❖ **دراسة أيمن عز الدين ابو صلاح (2018) بعنوان "العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة"**

تستهدف هذه الدراسة تحديد الارتباط بين العملات الرقمية والتجارة الإلكترونية، نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه العملات الرقمية في تعزيز عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت من خلال تطوير المحافظ الرقمية المتاحة للأفراد والشركات. كما تهدف الدراسة إلى تحديد العوائق التي قد تعترض تبني العملات الرقمية بين الأفراد والشركات التي تعتمد على التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية.

❖ **دراسة(Kareet ; 2014)بعنوان :**

"Electronic Commerce and Business Performance: An Empirical Investigation of Business Organization in Nigeria. "

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير التجارة الإلكترونية على الأداء التنظيمي لعدد من محلات التجزئة في نيجيريا. اعتمدت الدراسة منهجاً وصفياً تجريبياً، حيث تم إعداد استبانة خاصة وتطبيقها على عينة من 48 عاملاً في 8 محلات للبيع بالتجزئة في نيجيريا.

أظهرت الدراسة أن تبني التجارة الإلكترونية وتطبيقها له تأثير إيجابي على الأداء التنظيمي لمحلات البيع بالتجزئة في نيجيريا، من خلال تحسين العمليات وتقليل التكاليف وزيادة مستويات الربح. كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن التجارة الإلكترونية تسهم في جذب المزيد من العملاء الأجانب إلى هذه المحلات، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات.

هذا المسار الجديد في التجارة يفتح أبواباً للفرص والتحسينات في بيئة العمل، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتعزيز التفاعل العالمي مع السوق المحلية في نيجيريا.

دراسة كومار (2018) بعنوان:

"Bitcoin in India : AStudy of Legal and Economic Aspects "

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الجوانب القانونية والاقتصادية المتعلقة بالعملات الرقمية في الهند، بالإضافة إلى فهم موقفها القانوني في عدة دول. قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، من بينها: التوعية بطرق الاستثمار الآمنة في العملات الرقمية، وتشجيع الجهات المعنية على إجراء دراسات شاملة حول العملات الرقمية والعمل على تطبيق السياسات الناجعة بناءً على هذه الدراسات.

هيكل الدراسة:

لضمان تحليل الموضوع بدقة وتسليط الضوء على جوانبه المختلفة، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول:** يتناول المفاهيم الأساسية للتجارة الإلكترونية ، بما في ذلك التعريفات والأنواع والأهمية والآليات والخصائص.

- **الفصل الثاني:** يتناول نظرة شاملة حول العملات الرقمية ، حيث تناولنا فيه مفهومها ونشاتها وخصائصها وكذلك تطبيقاتها.

- **الفصل الثالث:** يركز على العملات الرقمية والتجارة الإلكترونية في الجزائر، حيث تناولنا فيه التجارة الإلكترونية في الجزائر واستخدام العملات الرقمية، وكذلك العوائق والتحديات التي تواجههما والحلول الممكن تطبيقها مستقبلا.

الفصل الأول:

أهمية وواقع التجارة الإلكترونية

تمهيد:

لم يشهد التاريخ البشري تحولًا وتقدمًا سريعًا كما هو الحال في العقود الأخيرة، حيث أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة حقيقية في جميع جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والتعليم وغيرهما .

لقد ساعدت التجارة الإلكترونية في تسهيل المعاملات التجارية والمالية، متجاوزة الحواجز والعوائق التقليدية. فقد اختزلت التجارة الإلكترونية المسافات والأوقات المطلوبة للتعاملات، مما أتاح إجراء عمليات البيع والشراء والتحويلات المالية بسهولة من مواقع متباعدة في مختلف أنحاء العالم، دون الحاجة إلى بذل جهود كبيرة أو تحمل مخاطر عالية.

في هذا الفصل، سيتم تناول أهم الجوانب النظرية للتجارة الإلكترونية.

المبحث الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية ونشأتها:

شهد العالم تطوراً تكنولوجياً كبيراً أدى إلى بروز التجارة الإلكترونية كواحدة من الاتجاهات الحديثة. على الرغم من ظهورها الحديث، سرعان ما انتشرت وتنامت لتصبح جزءاً أساسياً من التجارة العالمية. تهدف هذه الدراسة إلى استعراض مفهوم التجارة الإلكترونية وتطورها عبر التاريخ، مع تحليل أنواعها المختلفة وأهميتها وآفاقها المستقبلية بالإضافة إلى تأثيراتها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية:

إن مصطلح التجارة الإلكترونية هو عبارة عن دمج لمصطلحين هما مصطلح "التجارة" ومصطلح "الإلكترونية" حث يعتبر هذا النوع حديث في مجال التجارة نوعا ما حيث يمكن تقسيمه كالتالي:

❖ **القسم الأول: التجارة**

التجارة هي نشاط اقتصادي يتضمن تبادل السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد، وفقاً لأنظمة وقوانين محددة ومتفق عليها.[1]

❖ **القسم الثاني: الإلكترونية**

الإلكترونية تشير إلى ممارسة التجارة المشار إليها في القسم الأول باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة مثل الإنترنت والوسائل الإلكترونية الأخرى.

في الحقيقة، لا يوجد تعريف موحد للتجارة الإلكترونية حتى الآن، نظرًا لتعدد الجهات والمنظمات التي تحاول تعريفها. لذا، سنعرض بعض هذه التعريفات:

[1] طارق طه، التسويق والتجارة الإلكترونية، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 72.

أولا: حسب منظمة التجارة العالمية OMC:

قدمت منظمة التجارة العالمية تعريف التجارة الالكترونية بأنها : "أنشطة انتاج السلع و الخدمات و توزيعها و تسويقها و بيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الالكترونية"[1]

ثانيا: حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE:

وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن التجارة الإلكترونية تتضمن جميع أشكال المعلومات التجارية المتبادلة بين الشركات والأفراد عبر الوسائل الإلكترونية. تشمل هذه المعلومات النصوص والصور والأصوات. بالإضافة إلى ذلك، تغطي التجارة الإلكترونية الآثار الناتجة عن تبادل البيانات والمعلومات التجارية إلكترونيًا ومدى تأثيرها على المؤسسات والعمليات التي تدعم وتدير الأنشطة التجارية.[2]

ثالثا: حسب منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي APEC:

يعرف منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي التجارة الإلكترونية بأنها: أي نوع من المعاملات التجارية التي تشمل السلع والخدمات والتي يتم تنفيذها بواسطة الوسائل الإلكترونية. يمكن أن تجري هذه المعاملات بين فرد وآخر، أو بين فرد وجهاز كمبيوتر، أو بين جهازين كمبيوتر.[3]

---

[1] ابراهيم العيسوي ، "التجارة الالكترونية" ، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية ،مصر،2003، ص 11-12.

[2] أحمد عبد الخالق ، "التجارة الالكترونية و العولمة" ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة ، مصر ،2006، ص 34

[3] علاوة محمد لحسن ، مولاي لخضر عبد الرزاق ،"اليات التجارة الالكترونية كأداة لتفعيل التجارة العربية البينية" ، الملتقى الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و اشكالية اعتمادها في الجزائر ، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 26 و 27 أفريل 2001، ص 04.

رابعا: حسب الإتحاد الأوروبي:

يُعرّف الاتحاد الأوروبي التجارة الإلكترونية بأنها جميع الأنشطة التي تُنفذ بوسائل إلكترونية، سواء كانت بين الشركات والمستهلكين، أو بين كل منهما والإدارات الحكومية.[1]

يُقصد بالتجارة الإلكترونية بصفة عامة بأنها: كل معاملة تجارية تتم بين البائع والمشتري، حيث تلعب شبكة الإنترنت دوراً جزئياً أو كاملاً، مثل تقديم معلومات حول خدمة أو سلعة معينة لشرائها لاحقاً، سواء تم الدفع إلكترونياً، بشيك ورقي، نقداً عند التسليم، أو بطرق أخرى.

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنها عمليات البيع والشراء التي تتم عبر الإنترنت. تشمل هذه العمليات تبادل المعلومات وإجراء صفقات تتعلق بالسلع الاستهلاكية والمعدات والخدمات المتنوعة مثل الخدمات المالية والقانونية وغيرها. وتستخدم التجارة الإلكترونية مجموعة متنوعة من الوسائل لإتمام الصفقات، بما في ذلك الفاكس والهاتف والإنترنت والشبكات المعلوماتية.[2]

المطلب الثاني: نشأة التجارة الإلكترونية وتطورها:

بدأت التجارة الإلكترونية بالظهور منذ زمن بعيد وتنوعت أشكالها وصورها على مر السنين. كان التسوق عبر شاشات التلفزيون من أشهر هذه الأشكال، إلا أنه لم يكن يُعتبر بشكل واضح جزءاً من التجارة الإلكترونية حتى ظهرت شبكة الإنترنت. لقد لعب الإنترنت دوراً كبيراً في تعريف الناس بمفهوم التجارة الإلكترونية وتعميق فهمهم لها .

[1] علاوة محمد لحسن، المرجع السابق، ص 05

[2] ابراهيم بختي ، "التجارة الالكترونية ، مفاهيم و استراتيجيات التطبيق في المؤسسة" ، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005، ص42.

في الواقع، تعود أصول التجارة الإلكترونية إلى أوائل الستينيات من القرن العشرين عندما بدأت الشركات في استخدام أنظمة المعلومات بين المؤسسات (IOS) لتحقيق التكامل الإلكتروني بين فروعها، وتبادل البيانات، وتنفيذ الأعمال المشتركة.

أولا – نشأة التجارة الالكترونية:

في بداية السبعينيات، ظهرت عدة تطبيقات للتجارة الإلكترونية، مثل تطبيق التحويلات الإلكترونية للأموال Electronic Fun، لكن استخدامه كان مقتصرًا على المؤسسات التجارية الكبيرة بسبب تكلفته العالية.[1]

بعد ذلك، جاء التبادل الإلكتروني للبيانات (EDI)، الذي وسع نطاق التجارة الإلكترونية لتشمل المعاملات غير المالية.

في تاريخ التجارة الإلكترونية، يعود الفضل إلى شاب يبلغ من العمر 29 عامًا يدعى جيف بيزوس، الذي كان يعمل كمحلل مالي ومدير مالي. في عام 1994، قرر بيزوس استغلال الإنترنت كوسيلة للربح وكسب المال. قام بوضع قائمة من عشرين منتجًا يمكن أن تحقق نجاحًا كبيرًا على الإنترنت، وبعد تحليل مكثف، اكتشف أن الكتب تحتل المرتبة الأولى في هذه القائمة. بناءً على ذلك، أسس بيزوس شركة أمازون، التي أصبحت واحدة من أهم الشركات في عالم التجارة الإلكترونية.[2]

بدأت أمازون ببيع الكتب، وبلغت مبيعاتها السنوية 2 مليون دولار. ومع النمو السريع للشركة، قرر بيزوس بناء علاقات مع شركات بيع الكتب الأخرى لتقاسم الحصة السوقية عبر

[1] طارق عبد العال، التجارة الإلكترونية المفاهيم– التجارب– التحديات– الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، الدار الجامعة، 2008، ص 32 .

[2] محمد نور صالح الجداية ، سناء جودت ، "التجارة الالكترونية"، الطبعة الأولى، دار الحامد ، عمان، 2009، ص76.

مواقعهم الإلكترونية. في عام 1998، ومع استمرار توسع الشركة، بدأت أمازون ببيع الأقراص المضغوطة الخاصة بالموسيقى وأفلام الفيديو (DVD).

شجع بيزوس عملاءه الأوائل على تقديم مراجعات للكتب من خلال الانتقادات والتوصيات الودية، مما جعل أمازون تصبح سلة متنوعة من المنتجات الاستهلاكية، تشمل الإلكترونيات، البرمجيات، الفنون، والأجهزة المنزلية. وهكذا، أصبحت أمازون وقصة نجاح بيزوس واحدة من أبرز وأوضح قصص النجاح في مجال التجارة الإلكترونية.[1]

ثانيا: تطورها:

مع انتشار الإنترنت في التسعينيات، شهدت التجارة الإلكترونية تطورًا هائلًا ومتنوعًا. بدأت هذه الثورة التكنولوجية بمجموعة من الأنشطة التجارية التي كانت بسيطة في البداية، مثل الإعلانات عبر الإنترنت والمزادات الإلكترونية. على سبيل المثال، كان موقع eBay من أوائل المواقع التي قدمت مفهوم المزادات عبر الإنترنت، مما أتاح للأفراد بيع وشراء المنتجات بسهولة وسرعة غير مسبوقة.

ومع مرور الوقت، أصبحت التجارة الإلكترونية تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة والخدمات، بدءًا من البيع بالتجزئة عبر الإنترنت وحتى الخدمات المصرفية الإلكترونية والحجوزات الفندقية. أدى هذا التحول إلى زيادة كبيرة في عدد الشركات التي تدير أعمالها عبر الإنترنت. لم تعد المواقع الإلكترونية مقتصرة على الشركات الكبيرة فقط، بل بدأت الشركات المتوسطة والصغيرة في الاستفادة من هذه الفرصة لتوسيع نطاق عملها والوصول إلى أسواق جديدة.[2]

[1] عماد الحداد ، "التجارة الالكترونية" ، دار الفاروق ، القاهرة ، مصر، 2003، ص11

[2] Layla Abu – khadra , L'avenir du commerce électronique en Jordanie , centre français d'Amman ,P28

وقد ساهمت التطورات التكنولوجية المستمرة في تعزيز نمو التجارة الإلكترونية. مع ظهور الهواتف الذكية والتطبيقات الجوالة، أصبح بإمكان المستخدمين إجراء عمليات الشراء والبيع في أي وقت ومن أي مكان، مما زاد من راحة وسهولة التسوق عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في تحسين تجربة المستخدم من خلال تقديم توصيات مخصصة وخدمات أكثر فعالية.

ومع تزايد عدد مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم، أصبحت التجارة الإلكترونية جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية للعديد من الأشخاص. فاليوم، يمكن للمستهلكين شراء أي شيء من البقالة إلى الأجهزة الإلكترونية وحتى السيارات، وكل ذلك بنقرة زر واحدة. هذا التحول لم يقتصر فقط على التجزئة، بل امتد ليشمل جميع جوانب التجارة والصناعة تقريبًا.

ولم يكن هذا النمو السريع في التجارة الإلكترونية دون فوائد اقتصادية كبيرة. فقد ساهمت التجارة الإلكترونية في تحقيق أرباح هائلة للشركات التي تمكنت من التكيف مع هذا التغيير. من خلال تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة قاعدة العملاء، تمكنت الشركات من تحقيق نمو مالي كبير. كما أدت التجارة الإلكترونية إلى خلق فرص عمل جديدة في مجالات مثل تطوير البرمجيات، والتسويق الرقمي، وخدمات التوصيل.

ومع استمرار الابتكار في هذا المجال، من المتوقع أن تشهد التجارة الإلكترونية مزيدًا من التطور. تظهر تقنيات مثل الواقع الافتراضي والواقع المعزز كأدوات محتملة لتحسين تجربة التسوق عبر الإنترنت، مما يتيح للمستخدمين تجربة المنتجات بشكل افتراضي قبل الشراء. كل هذه العوامل مجتمعة تجعل من التجارة الإلكترونية مجالاً مثيرًا ومليئًا بالفرص في المستقبل القريب..[1]

[1] محمد عبد الطائي، التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010، ص 18.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الإلكترونية:

- ✓ **تحويل عملية التسويق للمنتج من كونها مكلفة جداً في السابق:** حيث كان يتطلب الإعلان عن المنتج استخدام وسائل التسويق التقليدية مثل التلفاز والجرائد، إلى أن أصبح بإمكاننا الآن التسويق له عبر الإنترنت بتكلفة ضئيلة جداً.
- ✓ **تجاوز حدود الدولة:** حيث كانت الشركة تتعامل مع عملاء محليين فقط في الماضي، وكانت تواجه مصاعب وتكاليف كبيرة للوصول إلى عملاء دوليين، ولكن الآن يمكن للشركة التواصل مع الجميع دون تكاليف كبيرة، خاصة مع توفر الإنترنت في جميع أنحاء العالم.
- ✓ **التحرر من القيود:** حيث لم تعد الشركة بحاجة إلى التراخيص والالتزام بالقوانين الصارمة أو تحمل تكاليف إنشاء فروع جديدة في الخارج، بفضل التوجه نحو التسويق عبر الإنترنت.
- ✓ **تم توفير الوقت والجهد:** حيث يمكن للعملاء الآن الوصول إلى المنتجات بسهولة من خلال الأسواق الإلكترونية، دون الحاجة للسفر أو الانتظار في الطوابير، بل يكفيهم النقر على المنتج وشرائه بسهولة.[1]
- ✓ **نيل رضا المستخدم:** توفر الإنترنت اليوم فرصًا لا مثيل لها للتفاعل المباشر مع المستخدمين، مما يمكّن الشركات في الأسواق الإلكترونية من الاستجابة لاستفسارات العملاء بسرعة وفعالية. ومن خلال هذا التفاعل، يمكن تحسين جودة الخدمات المقدمة وضمان رضا العملاء على نحو أكبر.
- ✓ **تخفيض تكاليف الشركات:** إعداد وصيانة مواقع التجارة الإلكترونية عبر الويب يُعَدّ عملية أكثر اقتصادية من بناء الأسواق التجارية التقليدية أو صيانة المكاتب. الشركات

[1] كريمة صراع، واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية،جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص 112

لا تحتاج إلى إنفاق مبالغ طائلة على التسويق أو تجهيزات مكلفة تستخدم لخدمة العملاء.[1]

المبحث الثاني: أنواع التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها:

تتم عملية التبادل التجاري الالكتروني ما بين أربعة أطراف من أهمها : الأفراد ، المؤسسات و الشركات بمختلف أنواعها و أحجامها ، و الأجهزة المنظمة أو الادارات الحكومية المختلفة حيث تقسم التجارة الإلكترونية حسب أنواعها وتطبيقاتها.

المطلب الأول: أنواع التجارة الإلكترونية:

هناك عدة أنواع للتجارة الإلكترونية سنتطرق إليها كالتالي:[2]

- **التجارة الإلكترونية بين منشأة تجارية ومستهلك:** مع ظهور التسوق عبر الإنترنت أو ما يعرف بالمراكز التجارية الإلكترونية، أصبحت للمستهلكين القدرة على شراء المنتجات المتوفرة وسداد قيمتها باستخدام بطاقات الائتمان أو البنوك الإلكترونية أو الدفع نقداً عند استلام المنتج. هذا التطور يعكس تحول التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين (Business-to-Customer) إلى واقع ملموس وسهل الوصول.
- **التجارة الإلكترونية بين منشأة تجارية ومنشأة تجارية أخرى Business to Business:** يُستخدم هذا النوع من التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية المختلفة، حيث تتواصل الشركات مع بعضها البعض لتقديم طلبات الشراء إلى الموردين باستخدام تقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. يمكن أيضًا تبادل الفواتير وإتمام عمليات الدفع عبر هذه الشبكة. يُعتبر هذا النوع

[1] طارق طه، مرجع سابق، ص 85.

[2] خالد ممنوح إبراهيم، لوجستيات التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 68

الأكثر شيوعًا حاليًا على الصعيدين المحلي والعالمي، إذ يُستَخدم بهدف تقليل التكاليف، وزيادة كفاءة العمليات التجارية، وتحقيق معدل أعلى من الأرباح.[1]

- **التجارة الإلكترونية بين المستهلك والإدارة المحلية الحكومية Administration to customer:** هذا النوع من التجارة الإلكترونية حديث العهد وغير منتشر بشكل واسع، وينظم العديد من الأنشطة بما في ذلك دفع الضرائب عبر الإنترنت.[2]
- **التجارة الإلكترونية بين مستهلك ومستهلكCustomer to Customer :** ظهر هذا النمط مع تطور استخدام الإنترنت وظهور التقنيات الحديثة للتواصل عبر الشبكة العنكبوتية. وجهة نظر رئيسية تقول إن هذا النمط يرتبط بالتعاملات بين المستهلكين من خلال المزادات الإلكترونية، حيث يُقدم المستهلك بضائعه للبيع في موقع الويب، ويقوم المستخدمون الآخرون بالمزايدة على السلعة. يعمل هذا النمط كوسيط يمكّن العملاء من عرض بضائعهم للبيع عبر الإنترنت. ومن الملاحظ أن هذا النمط يشكل تهديداً على التجارة الإلكترونية التقليدية التي تتم بين الشركات والمستهلكين.
- **التجارة الإلكترونية داخل المنظمة الواحدة Intra-organizational-e-commerce:** تشمل هذه المؤسسات العالمية التي تعتمد تكنولوجيا الإلكترونيات للتواصل بين فروعها، أقسامها، أو الشركات التابعة لها.[3]

[1] محمد عمر الشويرف، التجارة الإلكترونية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 85.

[2] محمد عمر الشويرف، المرجع السابق، 2013، ص 87.

[3] خالد ممنوح إبراهيم، مرجع سابق، 2008، ص 79

المطلب الثاني: تطبيقات التجارة الإلكترونية:

يعتقد الكثيرون أن التجارة الإلكترونية تقتصر على إنشاء موقع على الإنترنت، ولكنها تتجاوز ذلك بكثير. فهي تشمل مجموعة واسعة من التطبيقات مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والتسوق في المولات الإلكترونية، وشراء الأسهم، والبحث عن وظائف، والمشاركة في المزادات، والتعاون مع الآخرين في إجراء الأبحاث. ولتنفيذ هذه التطبيقات، يتطلب الأمر توفر معلومات مساعدة وأنظمة وبنية تحتية مناسبة.[1]

تطبيقات التجارة الالكترونية مدعومة ببنى تحتية و تأدية عمل هذه التطبيقات يستلزم الاعتماد على أربعة محاور مهمة:

- الناس
- السياسة العامة.
- المعايير والبروتوكولات التقنية.
- شركات أخرى

أولا: أقسام تطبيقات التجارة الالكترونية:

تطبيقات التجارة الإلكترونية تنقسم إلى ثلاثة فئات رئيسية:

1. منصات السوق الإلكترونية التي تسمح بشراء وبيع المنتجات والخدمات.

2. منصات تسهيل التدفقات المعلوماتية والاتصالات بين الشركات والأقسام المختلفة داخل الشركة.

3. منصات خدمة العملاء التي توفر دعمًا واستجابة لاحتياجات واستفسارات العملاء.

[1] الدكتور حسن يوسف ، الاقتصاد الالكتروني، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، مصر، 2012، ص23.

الأسواق الإلكترونية: هي بيئة للتبادل التجاري والتعاملات والعلاقات، حيث يتم تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات والأموال. تتميز هياكل الأسواق الإلكترونية بأنها شبكات متصلة عبر الإنترنت، حيث لا يوجد مكان مادي للتجارة، بل تتم المعاملات بشكل رقمي. يشمل المشاركون في هذه الأسواق البائعين والمشترين والوسطاء، وغالباً ما يكونون في أماكن مختلفة وقد لا يكونون على علم ببعضهم البعض. يتفاوت أسلوب التواصل بين الأفراد في السوق الإلكتروني، حيث يمكن أن يكون متغيراً بين الأفراد والحالات المختلفة.

ثانيا: أنظمة المعلومات ما بين المؤسسات والأسواق الالكترونية:

أنظمة تبادل المعلومات بين المؤسسات ترتكز على تبادل المعلومات وتدفقها بين مؤسسات مختلفة، بهدف تسهيل وتسريع عمليات التعامل بينها. تتضمن هذه العمليات إرسال الجوالات المالية والفواتير والكمبيالات عبر الشبكات الخارجية. في هذه الأنظمة، يتم تحديد وتوثيق جميع العلاقات بين الأطراف المعنية مسبقًا، دون وجود مفاوضات إضافية، ويتم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مسبقًا دون تعديل.

بالمقابل، في الأسواق الإلكترونية، يشارك البائعون والمشترون في عمليات التفاوض والمزايدة وتحديد الأسعار، ويتفقون على تفاصيل الصفقة، سواء كانوا متصلين بالشبكة أو غير متصلين بها. هذه الأسواق تُستخدم في عمليات التجارة بين الشركات، بالإضافة إلى استخدامها في التفاعل بين الشركات والمستهلكين.

إذاً، بينما تُستخدم أنظمة تبادل المعلومات بين المؤسسات في تطبيقات الشركات للشركات فقط، تُستخدم الأسواق الإلكترونية في تطبيقات الشركات للشركات والمستهلكين على حد سواء.[1]

[1] الدكتور حسن يوسف ، مرجع سابق ،2012، ص82

المبحث الثالث: واقع التجارة الإلكترونية في العالم العربي:

التجارة الإلكترونية تلعب دوراً متنامياً في تحويل الطابع العالمي للتجارة، حيث تسهم بشكل ملحوظ في دفع عمليات التنمية الاقتصادية. تشكل تلك الظاهرة تأثيراً كبيراً على سوق العالم، مع تزايد التفاعل مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الإقليمية بين الدول.

المطلب الأول: التجارة الإلكترونية في الجزائر:

تعترف الجزائر بأهمية إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات، لكن تأخرها في هذا المجال يعود إلى عدة أسباب. سنلقي الضوء على بنية التجارة الإلكترونية في البلاد، فهي تواجه تحديات تعيق تطورها، وبالتالي تبقى التجربة الجزائرية في هذا المجال متعثرة على الرغم من الحاجة الماسة لتطبيقها وفقا للمزايا التالية:

1. **توسيع فرص الأعمال:** تُعزز التجارة الإلكترونية فرص الشركات الجزائرية، خاصة تلك الصغيرة التي تواجه صعوبات في الوصول إلى الأسواق العالمية بسبب حجمها المحدود وقلة مواردها.

2. **استفادة من التكنولوجيا الأجنبية:** يمكن للجزائر الاستفادة من السلع والخدمات التكنولوجية المتقدمة لتعزيز قدرتها التنافسية وتحسين اقتصادها.

3. **تعزيز الصادرات:** يمكن للتجارة الإلكترونية تعزيز صادرات البلاد خارج قطاع النفط والغاز، حيث يوجد طلب على منتجات جزائرية في الأسواق العالمية، ولكن الإعلانات الدولية المحدودة تجعلها غير معروفة.[1]

[1] بلوافي محمد، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري،رسالة ماجستير في البنوك والمالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، (غير منشورة)، الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005، ص118.

4. سهولة الوصول للمستهلك: يمكن للتجارة الإلكترونية تسهيل نقل المعلومات والوصول إليها على المستوى المحلي والدولي.

5. تجديد القطاع التجاري: من خلال التجارة الإلكترونية، يمكن تحفيز القطاع التجاري في الجزائر، وهو أمر يأتي في وقت نحو انضمام البلاد لمنظمة التجارة العالمية.

وبالتالي، تعتبر التجارة الإلكترونية فرصة حيوية لتحفيز الاقتصاد الجزائري وتعزيز مكانته على الصعيدين المحلي والعالمي، ورغم التحديات، إلا أن البلاد تشهد جهودا متزايدة لتعزيز هذا القطاع الحيوي.

في الجزائر، أصبح الاعتماد على المواقع الإلكترونية، أو كما يُعرف بالمتاجر الإلكترونية، أمرًا طبيعيًا ومتداولًا بشكل كبير، خاصة في الفترة الأخيرة التي شهدت تفشي فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية المصاحبة له. يُعزز عرض وتسويق المنتجات والخدمات عبر المواقع الإلكترونية الأنشطة التجارية عبر الإنترنت، ويسهل على العملاء الحصول على المنتجات والخدمات بسهولة وأمان، بمجرد النقر على جهاز الكمبيوتر أو الهاتف المحمول، مما يزيد من احترام وتطبيق إجراءات السلامة.

ووفقًا لإحصائيات عام 2024، يقوم أكثر من 26 مليون جزائري بعمليات شراء من المواقع الإلكترونية. وتتصدر الملابس، المجوهرات، الأثاث، الأجهزة الكهربائية، والهواتف المحمولة قائمة السلع الأكثر طلبًا في الجزائر عبر الإنترنت.

موقع جوميا jumia dz:

هذا الموقع يعد واحداً من أبرز المنصات الإلكترونية في الجزائر، حيث يتميز بتوفير آلاف المنتجات عالية الجودة وبأسعار معقولة. يتميز الموقع بتصميمه الأنيق، ويعتبر موثوقاً ومضموناً بشكل كامل. يوفر مجموعة متنوعة من المنتجات بما في ذلك الملابس، والأحذية

للرجال والنساء، والأجهزة الإلكترونية، والإكسسوارات، ومستحضرات التجميل، والهواتف الذكية.[1]

موقع ديزاد بوم Dz Boom:

هذا الموقع الإلكتروني يوفر فرصة للمستهلكين لشراء مجموعة متنوعة من المنتجات بكل سهولة وسرعة، مع خاصية الدفع عند الاستلام. يشمل تشكيلة المنتجات التي يقدمها الموقع مجموعة واسعة من السلع، بما في ذلك مواد التجميل، المنتجات الصحية، الكتب، الملابس، والمزيد. يتمتع رواد هذا الموقع بتنوع كبير في الفئات العمرية والجنسية، مما يعكس نموًا ملحوظًا في قطاع التجارة الإلكترونية.[2]

موقع باتلوليس Batlolis:

يوفر هذا الموقع الإلكتروني مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات، وهو متاح باللغتين العربية والفرنسية. يمكن للعملاء شراء المنتجات التي يرغبون فيها والدفع عند الاستلام أو عن طريق التحويل البنكي أو البريد. يستغرق استلام الطلبيات ما بين 3 و 10 أيام، ويتمتع العملاء بإمكانية استبدال أو إرجاع المنتجات في حال وجود أي مشاكل أو تأخير في الشحن.

موقع زوالي zawwali.com:

موقع إلكتروني متميز يتخصص في بيع وشراء المنتجات، سواء كانت جديدة أو مستعملة، ويعد من الرواد في عالم التجارة الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بالمواد ذات القيمة المنخفضة. يتميز الموقع بأسعار منافسة وجودة خدمة عالية، بالإضافة إلى خدمة التوصيل وتأمين المشتريات. تتنوع منتجاته بين الألبسة لجميع الفئات العمرية والجنسين، وكذلك الإكسسوارات الخاصة بالهواتف المحمولة، والمنتجات الإلكترونية مثل الهواتف الذكية

[1] الموقع الإلكتروني : https://www.jumia.com.dz/

[2] الموقع الإلكتروني: https://www.linkedin.com/company/dzboom-online-shopping

والحواسيب، وأثاث المنازل والأجهزة المنزلية، ومعدات الحدائق، وألعاب الفيديو، والكتب، والموسيقى.[1]

موقع واد كنيس:

يعتبر الموقع الأول من نوعه في الجزائر، حيث يركز على عرض الإعلانات التجارية. يُعَدُّ رابطًا حيويًا بين أصحاب الأعمال الصغيرة الذين يسعون للبيع أو الشراء أو حتى المبادلة لمنتجات مختلفة. حقق الموقع نجاحًا باهرًا منذ إنشائه، حيث جذب حوالي 30 مليون زائر في ديسمبر 2023.[2]

موقع الخطوط الجوية الجزائرية:

للخطوط الجوية الجزائرية حيث عملت هذه الأخيرة على تطوير نظامها الإعلامي والتنظيمي من خلال إنشاء موقعها على شبكة الانترنت والذي يسمح بالحجز مباشرة على الشبكة، كما يمكن شراء التذاكر عن طريق بطاقات الدفع الإلكترونية لبعض البنوك مثل بنكAGB[3]

المطلب الثاني: التجارة الإلكترونية في تونس:

منذ عام 1997، قامت الحكومة التونسية بإيلاء التجارة الإلكترونية أهمية بالغة، إيماناً منها بأن دمج هذا النشاط في البنية الاقتصادية والمالية للبلاد ضروري للغاية. وقد وضعت الحكومة استراتيجية وطنية لتعزيز هذا القطاع، مركزة على إنشاء بيئة ملائمة لتطور التجارة الإلكترونية. تتضمن هذه الاستراتيجية توفير وسائل الدفع الإلكترونية وتطوير البنية التحتية للاتصالات، بالإضافة إلى وضع إطار قانوني مناسب. كما تهدف هذه الجهود إلى تأهيل

[1] الموقع الإلكتروني: https://www.zawwali.com/

[2] الموقع الإلكتروني:https://www.ouedkniss.com

[3] الموقع الإلكتروني: www.airalgérie.dz

القوى العاملة لمواكبة التطورات التكنولوجية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج في التجارة الإلكترونية، مما يسهم في تعزيز التنافسية وتنمية الشراكات الدولية.[1]

تونس تسعى بجدية لتعزيز بيئة داعمة للتجارة الإلكترونية، حيث كانت من البلدان الرائدة في العالم العربي في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. من خلال اعتمادها للإنترنت بشكل مبكر في عام 1991، وقبل بدء الاستخدام التجاري للشبكة، نجحت تونس في توسيع استخدام الإنترنت وتطويره.

وزارة التجارة تعمل على تنفيذ الإجراءات اللازمة لدفع التجارة الإلكترونية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المبادلات التجارية. هذه الإجراءات تتضمن تطوير المعاملات الإلكترونية داخليًا وخارجيًا، وإنشاء مواقع جديدة للتسوق عبر الإنترنت، ووضع برامج لدعم وتنمية المؤسسات المشاركة في التجارة الإلكترونية.[2]

بالإضافة إلى ذلك، تسعى الحكومة التونسية لتعزيز آليات التحكيم والمصالحة في المنازعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، بما في ذلك دعوة مراكز التحكيم لإنشاء نواة متخصصة في هذا المجال.

بعض مواقع التجارة الإلكترونية التونسية:

شركة المغازة العامة: تُعتبر واحدة من روّاد المبادرات في تونس حيث اعتمدت على توفير منصة تجارية افتراضية، وذلك لتسهيل عملية شراء المواد الاستهلاكية عبر الإنترنت وتوفير واجهة تجارية سهلة الوصول للجميع. يمكن للأفراد الآن القيام بشراء مختلف السلع وتسديد قيمتها باستخدام العملة الإلكترونية الحديثة.

---

[1] قماير هاجر، عباس مختارية، تحديات المنظومة المصرفية في ظل التكنولوجيا الحديثة دراسة مقارنة للدول المغاربية، مذكرة ماستر في المالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، (غير منشورة)، الجزائر، السنة الجامعية: 2015/2014، ص 93.

[2] الموقع الرسمي لوزارة التجارة التونسية: www.commerce.gov.tn/ar/187.11، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/04 على الساعة: 12:32

موقع الوان: أما بالنسبة لموقع ألوان، فهو مبادرة رائدة في مجال التجارة الإلكترونية التي تستهدف كل من الشركات والأفراد. يهدف الموقع إلى تعزيز المنتجات التونسية على الصعيدين المحلي والعالمي من خلال الإنترنت، مما يسهل على الشركات والأفراد العثور على مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات بكل سهولة ويسر.

المطلب الثالث: التجارة الإلكترونية في مصر:

في عام 1996، بدأت مصر تشهد ظهور التجارة الإلكترونية، حيث سمحت الحكومة المصرية بتقديم خدمات الإنترنت التجارية في ذلك الوقت، بالتزامن مع بدء تقديم خدمات الهاتف المحمول. تم إنشاء لجنة التجارة الإلكترونية التابعة لجمعية الإنترنت المصرية في أكتوبر 1997، بهدف زيادة الوعي المجتمعي بإمكانيات التجارة الإلكترونية. وعقب إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام 1999، التي من مهامها الرئيسية تعزيز استخدام التقنيات الرقمية من قبل المواطنين والشركات، تم وضع الخطة القومية للاتصالات والمعلومات بهدف تطوير القطاع الإلكتروني لمواكبة التقدم العالمي في هذا المجال.[1]

أكدت الخطة أهمية مشاركة مصر في أنشطة التجارة الإلكترونية، وفقاً لتقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2000. أصبح من الضروري لمصر الانخراط في ساحة التجارة الإلكترونية لتمكين الشركات المصرية من العمل في الأسواق الدولية والمشاركة في المعاملات التجارية عبر وسائل الاتصال الحديثة. ومع ذلك، تواجه التجارة الإلكترونية في مصر تحديات، من بينها بطء سرعة الإنترنت وعدم وجود تنظيم قانوني موحد لتنظيم شركات التجارة الإلكترونية حتى الآن.[2]

[1] عبد الله فرغلى موسى ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني، ط1، القاهرة ، 2007، ص 126

[2] خالد الحشاش ، الاقتصاد المعرفي الثروة المستدامة، عالم الكتب الحديث القاهرة، 2017، ص 307.

في مصر، هناك العديد من مواقع التجارة الإلكترونية التي توفر خدماتها للمستخدمين. من بين هذه المواقع نذكر مايلي:

1. **جوميا مصر (Jumia Egypt)**: واحدة من أكبر منصات التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط وتوفر مجموعة متنوعة من المنتجات بما في ذلك الإلكترونيات، الملابس، والمنتجات المنزلية.

2. **نون مصر (Noon Egypt)**: منصة تجارية عبر الإنترنت تقدم مجموعة واسعة من المنتجات بما في ذلك الإلكترونيات، الأزياء، والمنتجات المنزلية.

3. **الشيخوخو (El Shikh Khaled)**: منصة مصرية متخصصة في بيع المنتجات الغذائية والبقالة عبر الإنترنت.

المطلب الرابع: آفاق التجارة الإلكترونية في العالم العربي:

في السنوات الأخيرة، شهد العالم اهتمامًا متزايدًا بالتجارة الإلكترونية، وهذا ليس بالصدفة، بل يعود إلى التطورات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالإنترنت، كوسيط رئيسي، لعب دورًا حاسمًا في تسهيل وتنفيذ عمليات التجارة بشكلها الحديث والفعّال. أصبحت التجارة الإلكترونية ليست مجرد فكرة بل واقعًا ملموسًا في البيئة التجارية الحالية.[1]

تسعى الكثير من الدول إلى تعزيز دور التجارة الإلكترونية، خاصةً في ظل التحولات العالمية والتحديات الجديدة. من المتوقع أن يزداد هذا الدور في المستقبل، نظرًا لتأثيره الكبير على الأسواق وأداء الشركات وقدرتها التنافسية. يُتوقع أن تصبح التجارة الإلكترونية الأسلوب الرئيسي للتبادل التجاري بين المؤسسات والأفراد على مدى القرن الحالي.

[1] كريمة صراع، مرجع نفسه ، ص 118

على الرغم من تقدم الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية في مجال التجارة الإلكترونية، بتحديث اقتصادياتها لتتناسب مع التطورات التكنولوجية السريعة، إلا أن الدول العربية بقيت متأخرة. وقد يُعزى هذا التأخر جزئيًا إلى عدم فهم الأهمية الكاملة للتجارة الإلكترونية في السابق. ونتيجة لذلك، تواجه المنظمات والشركات في هذه الدول تحديات في استدامة التجارة الإلكترونية، بسبب قلة الوعي من قبل الأفراد في التعامل مع هذه الوسائل الحديثة.[1]

وبالتالي، يجب على الدول العربية الركون إلى التخطيط والتنظيم العلمي لدعم التجارة الإلكترونية، وتعزيز الوعي بأهميتها وفوائدها لتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة في المنطقة.

[1] عامر محمد خطاب، التجارة الإلكترونية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص 82.

خلاصة الفصل الأول:

التجارة الإلكترونية تتطلب دراسة مستمرة ومتابعة دقيقة، تمامًا كما هو الحال في أي نشاط تجاري آخر. ومن الواضح أن التجارة الإلكترونية أصبحت أحد أهم جوانب الاقتصاد الحديث، حيث تعد المحرك الرئيسي للاقتصاد المعرفي، وتمثل قطاعًا ينمو بسرعة في الاقتصاد العالمي. في الوقت الحاضر، أصبحت التجارة الإلكترونية عنصرًا حيويًا في تعزيز الأنشطة التجارية بين الأفراد والمؤسسات والإدارات.

التجارة الإلكترونية أصبحت تنافس التجارة التقليدية بشكل كبير، حيث توفر قلة في التكاليف وتوفيرا للوقت. كما تمنح مستخدميها قدرات تنافسية متميزة، وبالتالي أصبحت بديلا اقتصاديا جذابًا، خاصة مع توسع الأسواق عبر الإنترنت، مما يساهم في زيادة حجم السوق ويسمح للكثير من التجار الصغار بالدخول إلى مجال التجارة الإلكترونية دون الحاجة إلى الاستثمار في معارض ومباني تجارية تتطلب إمكانيات مالية كبيرة.

الفصل الثاني:

العملات الرقمية بين الواقع والتحديات

تمهيد:

في الوقت الحالي، ومع تقدم التكنولوجيا وتطوراتها السريعة التي تشكل العصر الرقمي، يشهد النظام المالي تحولًا كبيرًا. تنبأ البعض بقرب نهاية النقود التقليدية، وظهور عصر العملات الرقمية. ولمواجهة هذه التحديات، بدأت العديد من البنوك المركزية في دراسة إمكانية إصدار عملات رقمية مركزية. هذا الاتجاه يأتي كجزء من تطور الاقتصاد نحو دمج التكنولوجيا بشكل متزايد في النظام المالي.

العملات الرقمية تمثل إحدى أحدث تطورات النقود، إذ انتشرت استخداماتها بشكل واسع في العديد من البلدان نظراً لتكلفتها المنخفضة وسهولة تداولها وسرعتها. تعتمد هذه العملات على التقنيات الحديثة مثل التشفير والبلوكتشين لتأمين المعاملات وضمان الشفافية. يمكن إجراء المعاملات بشكل فوري دون الحاجة لأي وسيط، مما يجعلها خياراً شائعاً للعديد من الأفراد والمؤسسات.

في هذا الفصل، سنناقش الجوانب النظرية لهذا التطور من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: العملات الرقمية نشأتها وأنواعها:

توظف التكنولوجيا في الأنظمة المالية الحديثة أساليب الدفع الإلكتروني، بدءاً من بداية منتصف القرن الماضي، وصولاً إلى ظهور العملات الرقمية في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يهدف هذا البحث إلى استعراض المفاهيم الأساسية للعملات الرقمية.

المطلب الأول: مفهوم العملات الرقمية:

العملات الرقمية تمثل تطورًا جديدًا في مجال الدفع، ويعزى هذا التطور بشكل كبير إلى التكنولوجيا، لاسيما في مجالات التشفير والبلوكتشين.

تعرف العملة الرقمية على أنها شكل من أشكال العملات غير المادية، حيث يمكن تحويل القيمة بين الأطراف عبر الأجهزة الإلكترونية مثل الحواسيب والإنترنت والهواتف الذكية.

يمكن استخدام العملات الرقمية للمدفوعات بين الأفراد أو مع الشركات لشراء السلع والخدمات سواء على المستوى المحلي أو الدولي، كما يمكن أن تُستخدم في الألعاب أو الشبكات الاجتماعية. وتمكن العملات الرقمية من تحقيق المرونة في التعاملات المالية، سواء كانت عملة قانونية مثل النقود الإلكترونية أو عملة غير قانونية مثل العملات الافتراضية.[1]

العملة الرقمية هي قيمة تمثل إلكترونيًا، وعادةً ما تُصدر من قبل مطورين خاصين كوحدة حساب. يمكن الوصول إليها وتخزينها والتعامل بها عبر الإنترنت، وتُستخدم لأغراض متنوعة بناءً على اتفاق الأطراف المعنية.[2]

[1] ميادة محمد الحسن، العملات الرقمية المشفرة البيتكوين نموذجا، ندوة تحت عنوان العملات الرقمية المشفرة، 08 نوفمبر 2021، ص09

[2] أ. عبد الحفيظ بورلزرق، أ. محمد بوعون، أ. سنا حم عيد، العملات الرقمية كلية دفع حديثة في التجارة الإلكترونية، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والإقتصاد الرقمي ضرورة الإنتقال وتحديات الحماية، 2018، ص 95

تُعتبر العملة الرقمية عملة افتراضية غير مصدرها جهة رسمية مثل البنوك المركزية، وتعمل كوسيلة للدفع بدون وجود إدارة مركزية، معتمدة على التحويلات بين الأفراد مباشرة.[1]

من الجدير بالذكر أن العملة الرقمية هي عملة مشفرة يمكن مقارنتها بالعملات التقليدية مثل الدولار أو اليورو، ولكنها تختلف بشكل أساسي بأنها تكون إلكترونية بشكل كامل وتتداول عبر الإنترنت فقط بدون وجود شكل مادي لها.[2]

العملة الرقمية تتميز بعدم وجود سلطة تنظيمية مركزية، مما يعني أنها لا تتبع إدارة مركزية أو حكومة محددة. يمكن استخدامها على نفس النحو الذي يتم فيه استخدام العملات التقليدية للشراء عبر الإنترنت أو لتبادلها مع عملات أخرى. تتولد العملة الرقمية عبر عمليات حسابية معقدة تقوم بها أجهزة الكمبيوتر، وتتداول بشكل إلكتروني دون أي تدخل من جهة رسمية أو هيئة دولية. يقبلها المستخدمون بشكل اختياري، وهي تُعتبر عملة افتراضية لا تتوفر في شكل مادي كالعملات التقليدية.

العملة الرقمية هي شكل من أشكال العملة التي لا تتواجد في الواقع المادي، بل تأخذ شكلًا إلكترونيًا غير ملموس يتم تداوله عبر التكنولوجيا. تستخدم عادة في فئات معينة مثل الألعاب أو الشبكات الاجتماعية، وقد تكون قانونية كالنقود الإلكترونية أو غير قانونية كالعملات الافتراضية.

تتيح العملات الرقمية المزايا العديدة من المعاملات الفورية دون وسطاء، ويمكن استخدامها بسهولة في التسويات عبر الحدود وعبر الشبكات العالمية للمعلومات.

---

[1] مصطفى سطاح، أثر تقلبات العملات الرقمية على أسعار صرف العملات الدولية، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2019/2018، ص 29

[2] الموقع الإلكتروني : https://bitcoin.org/bitcoin.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/03، على الساعة 13:32.

صندوق النقد الدولي يعرفها على أنها قيمة نقدية مخزنة بشكل إلكتروني أو في الذاكرة الإلكترونية للمستهلك، مما يجعلها بديلًا إلكترونيًا للنقود الورقية والمعدنية.[1]

المطلب الثاني: نشأة العملات الرقمية:

تعود جذور العملات الرقمية إلى عام 2007، حينما بدأ شخص غامض يُعرف باسم "ساتوشي ناكاموتو"، ويُزعم أنه يعيش في اليابان، في تطوير نظام للعملة الإلكترونية الرائدة التي أُطلق عليها اسم "بيتكوين". هناك تفسيرات متعددة لهوية "ساتوشي ناكاموتو"، حيث تشير بعض التوقعات إلى أن هذا الاسم يمكن أن يكون لفريق عمل بدلاً من شخص واحد.[2]

في عام 2008، تم تسجيل موقع بيتكوين الرسمي(Bitcoin.org) ، مما دشن بداية إطلاق هذه العملة الرقمية إلى العالم.

وفي عام 2009، نشر شخص مجهول يُعرف باسم "ساتوشي ناكاموتو" ورقة بحثية تحت عنوان "بيتكوين: نظام عملة الند للند الإلكترونية" على موقع يختص بالتشفير الإلكتروني، حيث شرح فيها كيفية عمل البيتكوين والتأمين ضد التلاعب والاحتيال.

وكان عام 2009 هو العام الذي شهد إنتاج أول بيتكوين عن طريق عملية التعدين، حيث تمنح 50 عملة بيتكوين كمكافأة للمنقبين. وفي نفس العام، تمت أول عملية تحويل للبيتكوين بين ساتوشي ناكاموتو وهال فيني، المبرمج الذي عمل على تطوير نظام البيتكوين.

[1] هبة محمد سرور، دراسة مقارنة للعلاقة بين تقلبات أسعار العملات الرقمية وقيم مؤشرات أسواق الأوراق المالية، مجلة التجارة والتمويل، عدد 03، ص 104.

[2] الموقع الإلكتروني: http://www.Bitcoin.org، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/03، على الساعة: 14:49

كما قامت شبكة New Liberty بتقدير قيمة البيتكوين مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 1309.03 دولار في نفس العام، باستناد إلى تكلفة الطاقة الكهربائية المستخدمة في عمليات التعدين التي أنتجت هذا العدد من البيتكوين.

في عام 2010، تم إنشاء سوق إلكتروني لتبادل عملة البيتكوين مقابل العملات العالمية. وفي ذات العام، تمت عملية شراء تاريخية، حيث تم شراء أول سلعة بالبيتكوين، وكانت تلك السلعة عبارة عن "بيتزا" مقابل 10 آلاف بيتكوين. شهدت التعاملات تزايدًا في الأشهر اللاحقة، وارتفعت قيمة البيتكوين بشكل ملحوظ. فقد وصلت قيمتها السوقية في عام 2013 إلى ما يعادل مليون دولار أمريكي، ومن ثم ارتفعت بشكل كبير لتصل فيما بعد إلى ما يعادل مليار دولار.[1]

في عام 2012، وافق الاتحاد الأوروبي على منح ترخيص مصرفي لأول مؤسسة صرف أوروبية تتعامل بعملة البيتكوين. وفي الولايات المتحدة، صدر حكم قضائي في ولاية تكساس في عام 2012 يعترف بالبيتكوين كشكل من أشكال العملات المالية قابلة للاستخدام والاستثمار. كما اعترفت وزارة المالية الألمانية بالبيتكوين في نفس العام، واعتبرتها نوعًا من العملات الخاصة، وفرضت الضرائب على حيازتها. وتم إنشاء أول جهاز صراف آلي للبيتكوين في مدينة سان دييغو الأمريكية، حيث يمكن شراء وصرف العملة مقابل الدولار.[2]

ولازالت العملة إلى يومنا هذا في تداول مستمر وارتفاع في القيمة حتى وصلت وقت كتابة هذا البحث إلى ما يقارب 70000دولار أمريكي.

[1] صويلحي نور الدين، أثرتعدين البيتكوين والعملات الإفتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة آفاق علمية، 2018، ص 19

[2] الموقع الإلكتروني : http://www.historyofbitcoin.org، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/04، على الساعة: 09:25.

المطلب الثالث: أنواع العملات الرقمية:

تتنوع العملات الرقمية بشكل كبير، وتشمل مجموعة متنوعة من العملات الافتراضية التي تستخدم التقنيات المشفرة لتأمين المعاملات وإصدار العملة، نذكر من أشهرها:

1. **بيتكوين (Bitcoin):** عُرفت بأنها أول عملة رقمية ناجحة، وتعتمد على تقنية البلوكشين لتأمين المعاملات.[1]

2. **إثيريوم (Ethereum):** تمكّنت إثيريوم من توفير بنية أكثر مرونة لبناء التطبيقات اللامركزية باستخدام العقود الذكية.

3. **ريبل (Ripple):** تستخدم ريبل شبكة متكاملة لتحويل الأموال والعملات بطريقة فعالة وسريعة، خاصة في النظم المالية التقليدية.

4. **ليتكوين (Litecoin):** تعتبر نسخة معدلة من بيتكوين، وتهدف إلى تسريع وتقليص تكلفة المعاملات.

5. **بيتكوين كاش (Bitcoin Cash):** انشقاق عن بيتكوين في عام 2017، يهدف إلى تحسين قدرة بيتكوين على معالجة عدد كبير من المعاملات.

6. **كاردانو (Cardano):** تمثل منصة تشفير تهدف إلى تحسين أمان العقود الذكية وتوفير بيئة مستدامة للتطبيقات اللامركزية.

7. **بولكادوت (Polkadot):** تعتبر بولكادوت منصة لامركزية تهدف إلى توفير إطار لبناء وتوصيل شبكات بلوكشين المختلفة.

[1] أ. عبد الحفيظ بورلزرق، أ. محمد بوعون، أ. سنا حم عيد، مرجع سابق، ص 110

8. بينانس كوين (Binance Coin): عملة تابعة لمنصة تبادل العملات الرقمية بينانس، وتستخدم في الدفع على المنصة وخدمات أخرى.[1]

إلى غاية 17 أفريل 2024 توجد أكثر من 22932 عملة مشفرة، لكن أغلبيتها دون أي قيمة تذكر الجدول التالي يوضح أهم عشر عملات مشفرة من حيث القيمة السوقية.

الجدول رقم 01: أهم 10 عملات مشفرة

العملة المشفرة	الرمز	القيمة السوقية	السعر بالدولار	المعروض المتداول
بيتكوين	BTC	459,294,492,232	23,823,67	19,276,393
ايثريوم	ETH	201,616,429,340	1,647,34	122,373,866
تيثر	USDT	67,632,036,445	1,00	67,620,214,773
أكس أربي	XRP	50,803,611,248	0,4144	21,054,438,262
بيتكوين كاش	BCH	19,297,494	137,27	2,648,988,655
تشينلينك	LINK	507,999,970	7,40	3,761,098,028
بايننس كوين	BNB	157,902,034	917,78	50,178,029,566
لايتكوين	LTC	72,164,841	96,57	6,968,809,997
بولكادوت	DOT	1,151,968,497	6,63	7,632,035,056
بيتكوين أس في	BSV	19,266,077	44,22	851,921,885

تحليل الجدول:

العملات الرقمية تعتمد على تقنية التشفير لحماية البيانات، وتتبادل عبر الإنترنت، بمن فيها بيتكوين وإيثريوم وليتكوين. تتميز هذه العملات بكونها مفتوحة المصدر وخالية من تدخل البنوك المركزية أو الحكومات، مما يسمح بتداولها بحرية، ولكنها تعرضت لتقلبات كبيرة في قيمتها بسبب قوى العرض والطلب.

[1] David .A, Bitcoin and Beyond: The possibilities and pitfalls of virtual currancies, Federal Reserve Bank of St. louis, 2014 ; P59.

المبحث الثاني: خصائص العملات الرقمية وطرق التعامل بها:

تتميز العملات الرقمية بعدة خصائص تجعلها فريدة من نوعها مقارنة بالعملات التقليدية، مما جعلها تدخل سوق المعاملات المالية كغيرها من العملات التقليدية المعروفة فأصبحت لها منصات تداول ومحافظ مما جعلها تتفوق في بعض الخصائص خاصة في المعاملات على العملات التقليدية.

المطلب الأول: خصائص العملات الرقمية:

العملات الرقمية هي تقنيات نشأت عبر الإنترنت تستخدم في الغالب في الألعاب الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي لتبادل السلع الافتراضية بين المستخدمين. بسبب غياب سلطة مركزية مثل البنوك، فإنها غالبًا ما تخلو من إطار قانوني واضح، وتتجنب السيطرة الحكومية التقليدية.[1]

- ✓ **وسيط للتبادل:** في عام 2013، كانت النقود الرقمية تستخدم كوسيلة للتبادل، حيث قام 35,000 تاجر و 1,000 شركة بقبولها كوسيلة للدفع بدلاً من العملات التقليدية. وكانت هذه الشركات تشمل شركات طيران وجامعات.
- ✓ **مخزن للقيمة:** تتميز العملات الرقمية بتقلب أسعارها الشديد، مما يثير شكوك العديد من الخبراء الاقتصاديين بشأن قدرتها على أن تكون متجانسة كمخزن للقيمة. يشير بول كروجمان وغيره من الخبراء إلى هذا الجانب، معتبرين أن استقرار القيمة يمثل عنصرا حيويا للحفاظ على الثقة في العملة، دافيد ماركوس، الرئيس التنفيذي لشركة باي بال التي تدعم تبادل البيتكوين، أشار أيضا إلى هذه المخاوف، مؤكدا أن الاعتراف بالعملات الرقمية سيكون مشروطا بتحقيق استقرار في قيمتها. ومع ذلك، يعتمد تقلب

[1] الموقع الإلكتروني: www.wired.com/magazine/2011/11/mf_bitcoin، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/06، على الساعة: 21:07

قيمة هذه العملات على نظام لامركزي، حيث لا يوجد تدخل مركزي من قبل البنوك المركزية للتحكم في العمليات أو تثبيت القيمة عند تغيرات في العرض والطلب، مما يقلل من قدرتها على أن تكون مخزنا مستقرا للقيمة بالنسبة للمستخدمين والمستثمرين.

- ✓ **وحدة حساب:** بالنسبة لدور بيتكوين كوحدة حساب، فهي بالفعل تستخدم كوحدة للحساب في دفتر الأستاذ الخاص بها، ولكن يجب التنويه إلى أن استخدامها محدود لأولئك الذين يعتمدون على نظام البيتكوين، ولا يمكنها الانتشار خارج هذا النظام. يمكن القول إن بيتكوين ليست وحدة حساب بشكل كامل بسبب عدم اعتمادها على نطاق واسع كوسيلة دفع، مما يؤثر على ثبات قيمتها.[1]

يُعَدُّ نظام النقود الرقمية تحدّيًا لأنظمة البنوك المركزية التي تتدخل فيها بسياستها للتأثير على مستويات العرض والطلب للعملات. هذا التحدّي يأتي من خلال توفير نظام مالي لامركزي يمكن الوصول إليه واستخدامه دون تدخل حكومي أو بنكي. ومن المهم لفت الانتباه إلى أن المواقف السلبية لبعض البنوك المركزية تعتبر عائقاً لانتشار البيتكوين وغيرها من العملات المشفرة. فعلى سبيل المثال، في عام 2013، فرض البنك المركزي الصيني حظراً على التعاملات بالبيتكوين، مما أدى إلى انخفاض الطلب وانخفاض قيمتها بنسبة 5% خلال تلك الفترة. وقد قام البنك المركزي الروسي في وقت لاحق بفرض حظر مماثل، مما أدى إلى المزيد من الانخفاض في قيمتها.[2]

باختصار، يُظهر البيتكوين والعملات المشفرة عموماً تحديات وفرصاً جديدة في المجال المالي، مع تحول الانتباه من النظم المالية التقليدية نحو النظم اللامركزية والرقمية.

[1] أ. عبد الحفيظ بورلزرق، أ. محمد بوعون، أ. سنا حم عيد، مرجع سابق، ص 128

[2] أيمن عدنان الجوارين، الآثار الإقتصادية والمخاطر المتوقعة لعملة البيتكوين،University of Basrah، 2018، ص 95

المطلب الثاني: تداول العملات الرقمية عبر منصات التداول:

علماء الاقتصاد يصفون تداول العملات الرقمية على أنه عملية شراء وبيع للعملات الرقمية، حيث تُعرض أسعار التبادل الغالبة بالنسبة للدولار الأمريكي. عند التداول باستخدام عملات أخرى مثل الجنيه البريطاني أو الفرنك السويسري، تُعرف هذه العمليات بأنها "أسعار صرف مشتقة" (Cross Rate). [1]

يتم تنفيذ تلك العمليات في جميع أنحاء العالم عبر سوق الفوركس، حيث يشارك فيها البنوك العالمية والمؤسسات الدولية والأسواق المالية والأفراد المتداولين[2]. كل هذا يتم من خلال منصات رقمية تم إنشاؤها بفضل التكنولوجيا الحديثة وانتشارها الواسع في الآونة الأخيرة، وذلك بفضل تقدم التقنيات ووسائل الاتصال الحديثة.[3]

ونذكر بعض منصات تداول العملات الرقمية:

بيتكوين بورصة :(Bitcoin Exchange) منصات مثلCoinbase ، Binance، و Krakenتسمح للمستخدمين بشراء وبيع البيتكوين وعملات رقمية أخرى مقابل العملات الفعلية مثل الدولار أو اليورو.

محافظ العملات الرقمية :(Digital Wallets) مثل Exodus وMyEtherWallet، حيث يمكنك تخزين العملات الرقمية الخاصة بك بأمان، وبعضها يوفر أيضًا إمكانية تبادل العملات.

منصات التداول (Trading Platforms): مثل eToro وRobinhood، حيث يمكنك تداول العملات الرقمية إلى جانب الأسهم والسلع والعقود مقابل الفروقات.

[1] د. أسامة عبد السلام السيد ، الاقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 112.

[2] رائد محمود أبو طربوش، تعليم الفوركس البورصة العالمية، دار قنديل مصر، 2010، ص 89.

[3] د. رضوان أبو شعيشع السيد ، الاقتصاد الرقمي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2018، ص65

المطلب الثالث: تداول العملات الرقمية عبر شبكات التسويق الهرمي:

أولا: شركة AI Marketing:

شركة AI Marketing، التابعة لشبكة INB.NETWORK، تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات التسويق بشكل آلي، مع تحليل البيانات والملاحظات الإضافية حول الجمهور والأنماط الاقتصادية. تركز AI Marketing على الحملات التسويقية ذات الكفاءة العالية، مستخدمةً الذكاء الاصطناعي لتحقيق أقصى عائد مالي.

تقدم AI Marketing خدماتها من خلال Marketbot، والذي يهدف إلى جذب المستهلكين إلى شركات كبرى. تُدفع لهذه الشركات عمولات لخدمات التسويق بالذكاء الاصطناعي، المعروفة أيضًا بـ "استرداد النقود"، مع إمكانية تقديم حسومات للمستهلكين الذين يساهمون في زيادة المبيعات. تتراوح هذه العمولات بين 1.5٪ إلى 15٪ للسلع والمنتجات، ومن 5٪ إلى 15٪ للخدمات، مع إمكانية الدفع باستخدام العملات الرقمية.[1]

ثانيا: شركة oriflame:

في السنوات الأخيرة، لعبت العملات الرقمية دورًا متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي. يُمكن ربط شركات مثل Oriflame بالعملات الرقمية بعدة طرق مبتكرة وفعّالة. أولاً، يُمكن لـ Oriflame قبول العملات الرقمية كوسيلة للدفع من قبل عملائها، مما يُتيح للعملاء الذين يُفضلون هذه الطريقة توسيع نطاق عملياتها التجارية إلى مجتمعات تفضل استخدام العملات الرقمية.

[1] الموقع الإلكتروني: https://sites.google.com/view/ai-marketing-ar/tru، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/06/04، على الساعة: 14:32.

ثانيًا، يُمكن استخدام العملات الرقمية في برامج المكافآت أو العروض الترويجية للعملاء. على سبيل المثال، يُمكن لـ Oriflame تقديم عروض خاصة للعملاء الذين يدفعون باستخدام العملات الرقمية، مما يُشجع على استخدامها ويزيد من إقبال العملاء على منتجاتها.

ثالثًا، يُمكن استخدام العملات الرقمية في عمليات التمويل الجماعي أو التمويل اللامركزي لدعم نمو الأعمال. يُمكن لـ Oriflame استخدام العملات الرقمية لجمع التمويل من المستثمرين أو المهتمين بتطوير الشركة، مما يُمكّنها من توسيع نطاق عملياتها أو تطوير منتجات جديدة.

وأخيرًا، يُمكن استخدام العملات الرقمية في تسهيل التجارة الدولية وتوزيع منتجات Oriflame عبر الحدود الوطنية، حيث تُقدم هذه العملات حلاً سريعًا وفعّالًا لعمليات الدفع والتحويل الدولية، مما يُزيد من فعالية وسرعة عمليات التجارة الإلكترونية للشركة.[1]

باستغلال العملات الرقمية بشكل مبتكر وفعّال، يمكن لـ Oriflame تعزيز تواجدها في السوق وتحقيق مزيد من النمو والنجاح في عملياتها التجارية.

المبحث الثالث: تنظيم العملات الرقمية على مستوى العالم:

انتشرت العملات الرقمية بشكل واسع حول العالم، خاصة البيتكوين، التي أصبحت ظاهرة عالمية معترف بها. اكتسبت البيتكوين شهرة كبيرة بين مجموعات متنوعة على الإنترنت كوسيلة جديدة للدفع الإلكتروني. وانتشرت هذه الظاهرة لتشمل مناطق مختلفة من العالم مثل شرق آسيا، والصين، واليابان، ووصلت حتى أوروبا وأمريكا والشرق الأوسط. وارتفعت قيمة البيتكوين بشكل كبير، حيث تجاوزت 60 ألف دولار خلال مارس 2024، وزادت انتشاراً واستخداماً في مختلف القطاعات.[2]

[1] الموقع الإلكتروني: https://biznewsupdates.com/ إطلع عليه بتاريخ 2024/04/27 على الساعة 20:37.

[2] الموقع الإلكتروني: www.BBC.com/arabic/scienceandetch، إطلع عليه بتاريخ 2024/04/27 على الساعة 22:15.

ومع ذلك، لا تزال بعض الحكومات تتبنى مواقف متحفظة تجاه العملات الرقمية، وفرضت بعض البلدان حظراً على شراء وامتلاك وتداول هذه العملات. وفي هذا السياق، ظلت الجزائر واحدة من الدول التي لم تحدد موقفها النهائي تجاه التعامل بالعملات الرقمية.

المطلب الأول: إستخدام العملات الرقمية في العالم:

يتضح أن قبول وتبادل العملات الرقمية، وخاصة البيتكوين، قد اتسع ونما عالميًا. فقد اعترفت ألمانيا كواحدة من الدول الرائدة بشكل رسمي بأن البيتكوين تمثل نوعًا من العملات الإلكترونية. هذا الاعتراف سمح للحكومة الألمانية بفرض ضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالبيتكوين. ومع ذلك، فإن المعاملات الفردية لا تزال معفاة من هذه الضريبة. كما أكدت محكمة العدل الأوروبية شرعية البيتكوين كعملة تقابل السلعة في أكتوبر 2015، مما يجعلها معفاة من ضرائب القيمة المضافة عند تبادلها بين الأفراد مقابل اليورو[1].

توجد مجموعة واسعة من الشركات والمؤسسات والمحلات التجارية التي تقبل التعامل بالعملات الرقمية، وهذا التباين والتنوع يجعل من الصعب تقديم قائمة شاملة. ومع ذلك، يمكن تقديم بعض الأمثلة للتوضيح:

- شركة Robocoin، مقرها لاس فيغاس، أطلقت أول جهاز صراف آلي لعملة البيتكوين في فانكوفر، كندا، مما جعل كندا أول دولة تستضيف هذا الجهاز.
- مؤسسة Automatic تُدير منصة التدوين الشهيرة ووردبريس.
- شركة البحث الصينية Baidu.
- صحيفة شيكاغو صن تايمز أعلنت قبول الاشتراكات بواسطة البيتكوين، مما جعلها أول صحيفة أمريكية كبرى تفعل ذلك.
- شركة السكك الحديدية السويسرية (SBB).
- جامعة نيقوسيا في قبرص.

[1] الموقع الإلكتروني: www.alarabiya.com، اطلع عليه بتاريخ 2024/04/28، على الساعة: 23:00

- الحكومة الأمريكية أذنت رسميا لشركة CoinBase بالعمل في العديد من الولايات الأمريكية، بما في ذلك نيويورك وكاليفورنيا، لتداول العملة الافتراضية مع الأفراد.
- عدد مستخدمي CoinBase في الخليج (الإمارات، قطر، البحرين، الكويت) تجاوز 350 ألف مستخدم، مما دفع مطعم Pizza Guys في دبي لتقديمها كخيار للدفع.
- بورصة BTC China هي أكبر بورصة للعملة الافتراضية في العالم، حيث بلغ حجم التداول اليومي 90 مليون دولار.
- في الولايات المتحدة، دخلت شركات كبيرة في مجال استثمار البيتكوين، وتضاعف عدد ماكينات الصراف الآلي التي تتيح التعامل بها.[1]

المطلب الثاني: الموقف الدولي من العملات الرقمية:

على الرغم من انتشار التقبُّل الدولي لاستخدام العملات الرقمية، إلا أن العديد من الدول لم تسمح رسميًا بتداولها، وقد اعتبرت بعضها هذا التداول مخالفًا للقوانين وعرضته للعقوبة. وهناك دول حذرت مواطنيها من الاشتراك في هذا النوع من التداول بسبب غياب الضوابط الرسمية وعدم الإشراف الحكومي عليه. هذا الوضع يثير قلق السلطات الرسمية في مختلف أنحاء العالم.[2]

وفيما يلي ملخص للموقف الرسمي لبعض الدول:

- **الاتحاد الأوروبي:** اتخذ وزراء ماليته قرارًا في عام 2015 بتشديد القوانين لمنع استخدام البيتكوين في تمويل الجماعات الإرهابية والجريمية.

- **روسيا:** حذر المصرف المركزي من استخدام العملات الرقمية بسبب خطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أكد أن استخدامها كعملة بديلة مخالف للقانون.

[1] Brittemira Abdi, Future currency: Bitcoin here to stay, Contruction Management?Stockhom &Bitcoin, Real Estate the cryptocurrency, 2014 .P85

[2] د، أحمد إبراهيم فاضل، إطار مقترح للمعاملة الضريبية للعملات المشفرة، قسم المحاسبة، القاهرة، مصر، 2018، ص91

– الولايات المتحدة: أعلنت وزارة الدفاع أن استخدام العملات الرقمية قد يشكل تهديدًا ماليًا ويزيد من عدم الشفافية، مما يسهل التخطيط للهجمات الإرهابية.

– **اليابان:** قبضت الشرطة على رئيس شركة MT Gox بسبب خسارته لعملات البيتكوين بقيمة 387 مليون دولار، مما أثر سلبًا على المستثمرين.

– **لبنان:** حذر مصرف لبنان من شراء أو استخدام العملات الرقمية.

– **فيتنام:** فرضت حظرًا على البيتكوين بسبب استخدامها في أنشطة جنائية ومخاطرها على المستثمرين.

–**تركيا:** فرض البنك المركزي التركي حظرًا على عمليات الدفع بالعملات الرقمية، ولم تكن هذه الخطوة مفاجئة نظرًا لتشديد الدولة القيود على تبادل العملات الرقمية، وذلك بسبب غياب تنظيم وسلطة مركزية على هذه العملات، مما يشكل خطرًا على المستثمرين الذين قد لا يكونون قادرين على تعويض خسائرهم.

–**نيجيريا:** التي تُعَدُّ أكبر سوق للعملات الرقمية في إفريقيا، فرضت حظرًا مكررًا على العملات الرقمية، حيث يتم فرض حظر على البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات بالعملات الرقمية منذ عام 2017. كما هددت بإغلاق الحسابات المصرفية التي يُظهر استخدامها في عمليات تبادل العملات الرقمية.

–**مصر:** على الرغم من عدم فرض حظر مباشر على العملات الرقمية في مصر، أعلنت دار الإفتاء أن التعامل بالعملات الرقمية حرام في عام 2017، بسبب اعتبارها ضارة بالأمن القومي والصحة الاقتصادية.

بالتأكيد، قرار الولايات المتحدة السماح للبنوك بالتعامل بالعملات الرقمية يمثل إشارة هامة سياسياً ومالياً. يمكن أن يشجع هذا القرار البنوك المركزية في العالم العربي على إعادة

النظر في موقفها تجاه العملات الرقمية. ومن الممكن أن يتم ذلك من خلال منح تراخيص لشركات أمريكية وأوروبية للقيام بأنشطة تداول العملات الرقمية بشكل قانوني.[1]

المطلب الثالث: الموقف القانوني للدولة الجزائرية من إستخدام العملات الرقمية:

مع انتشار العملات الرقمية في العالم وقبولها في بعض البلدان والشركات كوسيلة للدفع، زاد الاهتمام بها في الجزائر، خاصة البيتكوين. هذا دفع الحكومة الجزائرية لتحديد موقفها من تداول العملات الرقمية، خاصة بيتكوين، التي تخلو من وجود فيزيائي أو تغطية نقدية.[2]

قانون المالية لعام 2018 الصادر في الجريدة الرسمية منع تداول البيتكوين وحذر مستخدميها من عقوبات. المادة 117 من القانون أشارت إلى أنه "ممنوع شراء وبيع وحيازة العملات الافتراضية". وأوضحت أن العملات الافتراضية هي تلك التي يستخدمها المستخدمون عبر الإنترنت وتتميز بعدم وجود دعامة مادية. المخالفون يعاقبون وفقاً للقوانين السارية بعقوبات مالية أو سجن.[3]

قامت الحكومة الجزائرية بالدفاع عن موقفها بتأكيد أنها تسعى لإنشاء نظام مراقبة أكثر صرامة لتتبع التعاملات الإلكترونية التي قد تُستخدم في تجارة المخدرات، التهرب الضريبي، أو تبييض الأموال، وذلك بفضل السرية المضمونة لمستخدمي العملات الرقمية. جاء هذا الموقف ردًا على التحذيرات الدولية المتزايدة بشأن التعامل بالعملة الرقمية، خاصة بعد ارتفاع سعرها إلى مستويات قياسية في مارس 2024، حيث وصل إلى حوالي 70 ألف

[1] أيمن عز الدين أبو صالح، العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية–دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، ص25

[2] الموقع الإلكتروني: http://www.Echoroukonline.com، إطلع عليه بتاريخ: 2024/04/29 على الساعة: 06:27.

[3] قانون رقم: 17 – 11 مؤرخ في 08ربيع الثاني عام 1439هـ الموافق 27ديسمبر سنة 2017م يتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر عدد 76الصادر في 28ديسمبر سنة 2017م

دولار للمرة الأولى. من بين هذه التحذيرات، أتت تصريحات وكالة بلومبيرغ الاقتصادية الأمريكية التي وصفت بيتكوين بأنها فقاعة مالية قد توشك على الانفجار.[1]

على الرغم من أن البيانات الصادرة في الجزائر تشير إلى تداول محدود للعملة الافتراضية "بيتكوين"، إلا أن القرار المفاجئ بمنعها يكشف عن حجم تخوف الحكومة من احتمال تحولها إلى ملاذ مالي مربح، خاصة في ظل الأزمة التي تعانيها العملة المحلية (الدينار) وتدهور قيمتها. تبدي الحكومة الجزائرية قلقًا بشأن ارتفاع الإقبال على التعامل بهذه العملة الرقمية، وتسعى جاهدة لاستباق الأحداث بتحصين احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية، نظرًا للتحولات غير المتنبئ بها في المستقبل.

يُظهر منع التداول بالعملات الرقمية موقفًا تفهميًا من الحكومة، متماشيًا مع مواقف العديد من الدول، حيث تخشى عدم السيطرة على هذه التبادلات الافتراضية لاحقًا، نظرًا لصعوبة تتبعها بسبب استخدامها لتكنولوجيا Blockchain. هذا الأمر يُروج لاستخدام البيتكوين من قِبل أصحاب المعاملات المشبوهة والمتهربين من الضرائب، مما يزيد من قلق الحكومة.

تنص قوانين النقد والقرض على إجراء العمليات المالية عبر المصارف ويمنع التعامل بغير الدينار داخل الدولة، بالإضافة إلى قيود على استخراج العملة الصعبة نقدًا. ورغم أن الإقبال على العملة الرقمية في الجزائر ما زال في مراحله الأولية.

[1] الموقع الإلكتروني: http://www.elbilad.com، إطلع عليه بتاريخ: 2024/04/19 على الساعة: 15:27.

خلاصة الفصل الثاني:

رغم ما أثارته العملات الرقمية المشفرة من مخاوف، بالنظر إلى التقلبات الشديدة في قيمتها إلا أنها بدأت تحوز تدريجيا على ثقة بعض المتعاملين داحل شبكة الأنترنت، نظرا لكونها إنسيابية ورمزية في إصدارها وتداولها، وكذلك إمكانية الإستفادة من الخدمات المالية المرتبطة بها بسهولة من خلال منصات التداول لمنتشرة عبر الأنترنت، ما دفع بعض المؤسسات والدول في جميع أنحاء العالم إلى قبولها كوسيلة دفع خاصة في التجارة الإلكترونية لما توفره من مزايا قد تساعد في تعزيز التجارة الإلكترونية.

الفصل الثالث:

العملات الرقمية والتجارة الإلكترونية في الجزائر

تمهيد:

مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد الرقمي، شهدت عمليات التحويل المالي تغيرات جذرية، حيث ظهرت العملات الرقمية وأصبحت مقبولة كوسيلة دفع واستلام في التجارة الإلكترونية، وكذلك كوسيلة لنقل المعلومات والخدمات والمنتجات عبر الهواتف الذكية وشبكة الإنترنت وأي وسائل إلكترونية أخرى. تُعَد العملات الرقمية أداة هامة لتلبية احتياجات الشركات والمستهلكين من خلال خفض تكاليف الخدمات، وزيادة كفاءتها، وتسريع تقديم الخدمات والمعلومات عبر الإنترنت. وبالتالي، يتجلى أهمية العملات الرقمية المشفرة في تعزيز وتحسين خدمات التجارة الإلكترونية وزيادة فاعليتها.

المبحث الأول: التجارة الإلكترونية في الجزائر:

في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، تتزايد أهمية التجارة الإلكترونية كظاهرة معاصرة تساهم في تشكيل العالم الحالي، الذي يتميز باستبدال وسائل الإنتاج التقليدية بالمعلومات. وقد حظيت التجارة الإلكترونية بشعبية واستحسان كبيرين، واستطاعت فرض وجودها في الدول المتقدمة والعربية على حد سواء. ومع ذلك، فإن الجزائر تبدو متأخرة وشبه غائبة عن متابعة التطورات في هذا المجال، ولم تمنح التجارة الإلكترونية الاهتمام الذي تستحقه. في الآونة الأخيرة، بدأت الجزائر في اتخاذ خطوات بطيئة نحو تطبيق هذه التجارة والاستفادة من الفوائد التي تقدمها.

المطلب الأول: تصنيفات التجارة الإلكترونية في الجزائر:

تتجه غالبية معاملات التجارة الالكترونية الجزائرية نحو صورتين أساسيتين لهذه التجارة، وهي التعامل بين الشركات والمستهلكين، والتعامل بين الشركات بعضها مع بعض.

أولا: التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكينB2C :

تعتبر التجارة الإلكترونية اليوم بمثابة لغة عالمية جديدة للاقتصادات المختلفة. فقد أدى انتشار استخدام الإنترنت بين جميع فئات المجتمع إلى إحداث تحول كبير في التعاملات التجارية في الجزائر. واستجابت العديد من الشركات الجزائرية لهذا التغير بتبني أساليب حديثة لتسويق منتجاتها عبر الإنترنت وتوصيلها إلى المستهلكين، مما أدى إلى انتشار ظاهرة الشراء عبر الإنترنت، المعروفة بالتجزئة الإلكترونية. هذا النوع من التجارة يوفر للمستهلكين مزايا عديدة، مثل حرية الاختيار وتوفير الوقت والتكاليف.[1]

وفي دراسة حديثة بعنوان "ويب ديالنا" أجرتها في عام 2009 مؤسستا "deM & moc" و "ciT aedi"، اللتان تعملان في مجال البحث والتحليل والاستقصاءات حول التسويق عبر

[1] موساوي رشيدة ، دراجي المكي ، "دور الادارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية و المرفق العام في الجزائر: دراسة لنموذجين قطاعيين العدالة و الداخلية و الجماعات المحلية "، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، سنة 2017.

الإنترنت، أظهرت النتائج أن 75% من مستخدمي الإنترنت الذين شملتهم الدراسة يعتبرون الإنترنت أداة لا غنى عنها. كما أن 90% منهم يرون أن الإنترنت أصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياتهم اليومية، حيث يستخدمونها على الأقل مرة واحدة في اليوم. فيما يتعلق بطبيعة استخدام هذه الشبكة، فإن 80.7% من المشاركين يستخدمون الإنترنت للبحث، بينما 22.9% يستخدمونها لإجراء اتصالات تجارية.[1]

ثانيا: التجارة الإلكترونية بين الشركات B2B:

إن التحول الجذري الذي أحدثته ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات الأعمال والتجارة يفرض على المؤسسات الجزائرية أن تأخذ بعين الاعتبار الاستخدام الجاد لهذه التقنيات، ولا سيما الإنترنت كقاعدة أساسية. هذا التحول يدفع المؤسسات للبدء في تفعيل الاستفادة القصوى من التجارة الإلكترونية ضمن أنشطتها اليومية. وقد بدأت بالفعل بعض المؤسسات الجزائرية تتبنى فكرة الشراء الإلكتروني، وإن كان ذلك بمستويات متفاوتة.

عند تصفح الإنترنت، يمكننا ملاحظة وجود مواقع لشركات بدأت تتعامل عبر الإنترنت مع مؤسسات أخرى. ومع ذلك، تشير المعلومات المتاحة إلى أن معظم محاولات المؤسسات الجزائرية لدخول عالم التجارة الإلكترونية تركز على العلاقة مع العملاء، بينما تظل المعلومات المتعلقة بالتبادل التجاري بين المؤسسات ضعيفة. الدراسات المحدودة المتوفرة تركز بشكل أساسي على الوضع التكنولوجي في مختلف الهيئات الاقتصادية في الجزائر.

في دراسة أجراها باحث من مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي شملت 550 مؤسسة خلال عام 2010، أظهرت النتائج أن استخدام هذه التكنولوجيا يقتصر غالبًا على

[1] سمية ديميش ، "التجارة الالكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011/2010، ص72.

اقتناء وسائل الإعلام الآلي دون استغلالها الأمثل. هذا الاستخدام المحدود يعوق الاستفادة الكاملة من التطبيقات التجارية المتقدمة التي يمكن أن توفرها هذه التكنولوجيا. [1]

يتعين على المؤسسات الجزائرية العمل على تطوير استراتيجيات شاملة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، لتحسين كفاءتها وتعزيز تنافسيتها في السوق العالمية.

المطلب الثاني: مواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر:

تضاعف عدد المواقع الالكترونية في الجزائر المختصة في البيع عبر الانترنت خلال السنوات الاخيرة، خاصة بعد إطلاق خدمتي الجيل الثالث في ، 2014 والجيل الرابع في 2016، إضافة الى اصدار قانون مؤخرا يؤطر هذه السوق التي تجذب المواطنين أكثر فأكثر نحو هذا النمط من المعاملات.[2]

أولا: موقع جوميا jumia dz:

جوميا هو موقع تسوق إلكتروني شهير يضم آلاف المنتجات عالية الجودة بأسعار مناسبة. تأسس الموقع في عام 2013 بواسطة مجموعة إنترنت إفريقيا (Africa Internet Group)، المعروفة الآن باسم Jumia Group، والتي تمتلك أيضًا مواقع مثل Kaymu وJovago. توسع جوميا بسرعة ليشمل ثمانية بلدان هي الجزائر، المغرب، مصر، نيجيريا، ساحل العاج، أوغندا، الكاميرون، وغانا، وكينيا.

شهد متجر جوميا نموًا ملحوظًا ليصبح وجهة مفضلة للتسوق عبر الإنترنت، حيث يوفر خدمات ممتازة ودعماً على مدار الساعة، مما ساعده في الحصول على جائزة أفضل

[1] سمية ديميش، مرجع سابق، ص 82

[2] الموقع الإلكتروني :www.aps.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/06/03 على الساعة: 10:32

موقع إفريقي لعام 2014 في باريس. يتميز جوميا الجزائر بتصميمه الأنيق واستخدامه لنظام بحث متطور، مما يسهل على العملاء العثور على ما يحتاجونه بسهولة.

يقدم الموقع مجموعة واسعة من المنتجات تشمل الملابس، الأحذية للرجال والنساء، الأجهزة الإلكترونية، المجوهرات، مستلزمات الزينة والأزياء النسائية، الساعات، العطور، مستحضرات التجميل، والهواتف، مما يجعله منصة موثوقة وآمنة للتسوق الإلكتروني.

ثانيا: موقع التسوق Dz Boom:

تأسس موقع التسوق الجزائري Dzboom في عام 2015، وسرعان ما شهد نموًا كبيرًا بفضل خدماته المتميزة وجودة منتجاته وأسعاره المناسبة. يحتوي الموقع على آلاف المنتجات المتنوعة مثل ملابس النساء والفساتين، والحقائب والأحذية، بالإضافة إلى مستحضرات التجميل والعطور والماكياج، ومنتجات العناية بالشعر والبشرة والجسم. كما يضم الموقع قسمًا خاصًا بملابس الأطفال ومنتجاتهم.

يمتاز Dzboom بسهولة التسجيل والطلب بفضل تصميمه البسيط والأنيق، ودعمه للغة العربية. يتميز الموقع أيضًا بمصداقيته وموثوقيته، ويقدم عدة طرق دفع، منها الدفع عند الاستلام نقدًا (كلش) والدفع عبر البريد الجزائري (CCP). يقوم الموقع بشحن منتجاته إلى جميع الولايات الجزائرية من خلال خدمة الشحن السريع، والتي تستغرق ما بين 24 ساعة إلى 5 أيام، حسب المسافة.

إضافة إلى ذلك، يمتلك Dzboom فريق دعم ممتاز لحل جميع مشاكل العملاء، مما يجعله واحدًا من أفضل مواقع التسوق عبر الإنترنت في الجزائر.

ثالثا: موقع Echrilly.com:

إشري لي هو متجر إلكتروني جزائري متخصص في توفير المنتجات الاستهلاكية والغذائية. يضم الموقع مجموعة شاملة من السلع التي تشمل الفواكه والخضروات الطازجة، منتجات الألبان ومشتقاتها، كافة أنواع المصبرات، العجائن، التوابل، الحبوب، الزيوت، السكريات، مواد التنظيف، ومنتجات مخصصة للأطفال الصغار.

يمتاز "إشري لي" بدعمه الكامل للغة العربية، مما يجعل عملية التسوق سهلة وسلسة للمستخدمين. كما يقدم خيارات متعددة للدفع، مثل الدفع عند الاستلام، البطاقات المصرفية، والتحويلات البنكية. بالإضافة إلى ذلك، يوفر الموقع خدمة التوصيل المجاني إلى جميع ولايات الجزائر، مما يجعله الخيار الأول للمستهلكين الباحثين عن الراحة والجودة في تسوق المواد الغذائية.

هذا الموقع يعد الأول من نوعه في الجزائر، حيث يركز بشكل كامل على تلبية احتياجات السوق الغذائية المحلية مع تقديم خدمة عملاء متميزة وتجربة تسوق فريدة من نوعها.

المطلب الثالث: العوائق والتحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية:

التجارة الإلكترونية تعد من الركائز الأساسية للاقتصاد الرقمي في العصر الحديث، ولكنها تواجه تحديات كبيرة في البلدان النامية، بما في ذلك الجزائر. تتنوع هذه التحديات بين البنية التحتية للتكنولوجيا، والوصول إلى الخدمات المالية، والمخاطر المرتبطة بالأمان والجودة، إضافة إلى السياسات والتشريعات[1].

[1] كمال رزيق ، فارس مسدور ، "التجارة الالكترونية و ضرورة اعتمادها في الجزائر في الألفية الثالثة"، الملتقى الوطني الأول: الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب ، البليدة.

أولا: العوائق التكنولوجية:

في الجزائر، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، يواجه العديد من السكان صعوبة في الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات بتكلفة معقولة. تقرير البنك الدولي لعام 2020 يوضح أن نسبة صغيرة فقط من سكان العالم يمكنهم تحمل تكلفة الوصول إلى الإنترنت العالمية. على الرغم من أن الجزائر قد شهدت تحسينات في البنية التحتية للاتصالات، إلا أن تكلفة الإنترنت لا تزال مرتفعة نسبيًا، مما يجعل الوصول إليها محدودًا بالنسبة للكثيرين، خاصة في المناطق الريفية والنائية.

ثانيا: العوائق المالية:

التحدي الآخر يكمن في الوصول المحدود إلى الخدمات المالية. العديد من الجزائريين لا يملكون حسابات بنكية، وبالتالي لا يمكنهم الوصول إلى بطاقات الدفع الإلكترونية أو المحافظ الرقمية التي تتطلب وجود حسابات بنكية. هذا العائق المالي يعوق مشاركة كبيرة في التجارة الإلكترونية، حيث يعتمد الشراء عبر الإنترنت بشكل كبير على وسائل الدفع الإلكتروني.

ثالثا:التزوير التجاري وجودة المنتجات

من أكبر التحديات التي يواجهها مستخدمو التجارة الإلكترونية في الجزائر هو التزوير التجاري وجودة المنتجات. في ظل ضعف التنظيم والرقابة، تنتشر السلع المقلدة وغير الأصلية بشكل كبير على المنصات الإلكترونية. هذا يعزز فقدان الثقة في التجارة الإلكترونية بين المستهلكين، مما يقلل من حجم التجارة الإلكترونية المحلية[1].

[1] سعد غالب ياسين ، بشير عباس العلاق ، " التجارة الالكترونية" ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ،ص 222.

رابعا: البنية التحتية اللوجستية

البنية التحتية اللوجستية في الجزائر تعتبر أحد العوائق الرئيسية أمام نمو التجارة الإلكترونية. على الرغم من وجود بعض التطورات في هذا المجال، إلا أن شبكة النقل والتوصيل لا تزال غير متطورة بالشكل الكافي لتلبية متطلبات التجارة الإلكترونية. مشاكل في التوصيل وتأخير في الشحنات تؤثر سلبًا على تجربة المستهلك وتقلل من كفاءة العمليات التجارية عبر الإنترنت.

خامسا: التوعية والثقافة الرقمية

نقص التوعية والثقافة الرقمية بين السكان يشكل أيضًا تحديًا كبيرًا. الكثير من الناس في الجزائر لا يدركون الفوائد المحتملة للتجارة الإلكترونية أو لا يعرفون كيفية استخدامها بشكل آمن وفعال. التعليم الرقمي والتدريب يمكن أن يلعبا دورًا هامًا في تغيير هذا الواقع، من خلال تعزيز المعرفة والمهارات اللازمة للاستفادة من التجارة الإلكترونية.

سادسا: السياسات والتشريعات

السياسات والتشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في الجزائر تحتاج إلى تحديث وتطوير مستمر لمواكبة التغيرات السريعة في هذا المجال. يجب أن تكون هناك قوانين واضحة تنظم التجارة الإلكترونية وتحمي حقوق المستهلكين، بالإضافة إلى توفير بيئة تشريعية تدعم الابتكار والنمو في هذا القطاع.

المبحث الثاني: إستخدام العملات الرقمية في التجارة الإلكترونية:

في الوقت الراهن، وفي ظل التطورات التكنولوجية التي تشكل ما يُطلق عليه العصر الرقمي، تشهد النقود التقليدية تحوّلًا كبيرًا، مما دفع البعض للتوقع بأن نهايتها قد تكون قريبة مع بداية عصر العملات الرقمية. هذا التحول أدى إلى ازدهار التجارة الإلكترونية، حيث أصبحت العملات الرقمية جزءًا لا يتجزأ من هذا النموذج الاقتصادي الحديث. لذا، بدأت العديد من البنوك المركزية في بحث ودراسة إمكانية إصدار عملة رقمية مركزية لمواجهة انتشار العملات الرقمية الخاصة، والتي فرضت نفسها بقوة كنتيجة لدمج التكنولوجيا بشكل متزايد في الاقتصاد والتجارة الإلكترونية.

المطلب الأول: العملات الرقمية في التجارة الإلكترونية في الجزائر:

تختلف الآراء حول العملات الافتراضية، ولكن في الجزائر، يظهر عدم وجود غطاء قانوني لها كمشكلة كبيرة. يعاني استخدام العملات الافتراضية في البلاد من تقلبات شديدة في الأسعار، وهذا يجعلها وسيلة جذابة للمضاربة وتنفيذ الأنشطة غير القانونية.

على الرغم من انتشارها بين بعض هواة التكنولوجيا، إلا أن مستوى قبول العملات الافتراضية في المجتمع الجزائري يبدو متدنيًا جدًا، وهذا يمكن أن يكون بسبب العديد من الأسباب، بما في ذلك قلة الوعي بالتكنولوجيا المتقدمة أو المخاوف بشأن الأمن المالي.

لحماية الاقتصاد الوطني وضمان استقرار النظام المالي، يمكن أن يكون تجريم استخدام العملات الافتراضية في التجارة الإلكترونية ضروريًا. يجب وضع إطار قانوني ينظم استخدامها ويحدد العقوبات للمخالفين، مما يقلل من الاستخدامات غير الشرعية ويحافظ على الاستقرار الاقتصادي.

لذلك، يتعين على السلطات الجزائرية دراسة وتبني سياسات وقوانين تحد من استخدام العملات الافتراضية في التجارة الإلكترونية، وتفرض عقوبات صارمة على المخالفين. ذلك

سيساهم في تقليل الاستخدامات غير الشرعية وسيحافظ على استقرار النظام المالي والاقتصادي في البلاد.[1]

المطلب الثاني: العملات الرقمية في التجارة الإلكترونية في العالم:

أولا: شركة مايكروسوفت:

أعلنت شركة مايكروسوفت عن إمكانية شراء المحتوى الرقمي على منصة Xbox ومتجر Windows باستخدام البيتكوين. هذا الخبر يشمل شراء الموسيقى، مقاطع الفيديو، وألعاب Xbox، بالإضافة إلى التطبيقات على ويندوز. وما يجعل الأمر مثيرًا للاهتمام هو أن هذه الخطوة جاءت بعدما قامت مايكروسوفت بدعم التحويل بين العملات المختلفة والبيتكوين باستخدام محرك بحث بينج. ومع ذلك، يجب الانتباه إلى أنه لا يمكن استخدام البيتكوين لشراء خدمات مثل أوفيس 365. في حال رغبتك في استخدام البيتكوين كوسيلة دفع، يمكنك إضافة طريقة دفع جديدة إلى حساب مايكروسوفت الخاص بك.

تتيح مايكروسوفت للمستخدمين الآن إمكانية استخدام البيتكوين وعدد من العملات المشفرة الأخرى لشراء المحتوى الرقمي على منصة Xbox ومتجر Windows. ومن بين الخيارات المتاحة للمستخدمين هي استخدام تطبيق محفظة العملات المشفرة Coin Wallet، والذي يُعد واحدًا من أكثر المحافظ أمانًا وشهرة للعملات المشفرة. يمكن للمستخدمين استخدام هذا التطبيق لشراء وبيع البيتكوين والعملات الأخرى مثل الإيثيريوم والريبل والليتكوين وغيرها من الرموز الرقمية.[2]

---

[1] أمينة بن عيسى، العلاقة بين النقود والأسعار: دراسة قياسية في الجزائر– تونس– المغرب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص89

[2] الموقع الإلكتروني: https://blog.capitalwallet.com/microsofts-crypto-adoption-how-the-tech-giant-is-leading-the-blockchain-revolution/ تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/04 على الساعة: 19:12

وبالإضافة إلى ذلك، بدأت مايكروسوفت في قبول البيتكوين كوسيلة دفع منذ عام 2014، حيث يمكن للمستخدمين استخدام البيتكوين لشراء مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك التطبيقات والألعاب ومقاطع الفيديو على منصات Windows و Xbox.

ثانيا: شركة QNET

تعمل شركة QNet أيضًا على دمج التكنولوجيا الحديثة في نموذج عملها، ومن بين هذه التكنولوجيا هي العملات الرقمية. في السنوات الأخيرة، قامت QNet بالاستفادة من الابتكارات في مجال العملات الرقمية، مثل التشفير وتكنولوجيا البلوكشين، لتعزيز نظامها التجاري.[1]

على سبيل المثال، قد تقوم QNet بتبني العملات الرقمية كوسيلة لتسهيل الدفعات الدولية بشكل أسرع وأكثر أمانًا، وهذا يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على العملاء والموزعين في جميع أنحاء العالم، مما يجعل عمليات الشراء والمبيعات أكثر فعالية وسلاسة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام العملات الرقمية في مكافأة الموزعين أو العملاء عند تحقيق أهداف معينة أو عند تحقيق مستويات معينة من المبيعات، مما يعزز التحفيز ويعزز الانخراط في نظام البيع المباشر لدى QNet.

باستخدام العملات الرقمية، يمكن لشركة QNet أيضًا تقديم خدمات مالية مبتكرة مثل التمويل الجماعي أو الاستثمارات الرقمية، مما يوفر فرصًا جديدة للمستثمرين والموزعين لتحقيق العائد على استثماراتهم بطريقة مبتكرة وآمنة.

[1] الموقع الإلكتروني: https://www.qnet.net/ar/ar-about-qnet/، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/04، على الساعة: 17:03

تكمن قوة استخدام العملات الرقمية في قدرتها على تحسين كفاءة العمليات التجارية وتوسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة، مما يعزز مكانة QNet كشركة تسويق شبكي رائدة ومبتكرة في عالم الأعمال اليوم.

ثالثا: منصة Shopify:

تكامل العملات المشفرة مع منصة التجارة الإلكترونية مثل Shopify يُعتبر خطوة حيوية للتجار الطامحين في توسيع نطاق أعمالهم عبر الحدود. هذه الخطوة تُوفّر تسهيلاً كبيراً لاستخدام العملات الرقمية بطرق عدة:

حيث يُعزز دعم العملات المتعددة تجربة التسوق للمستهلكين اليوم، حيث يتوقعون الدفع بعملاتهم المحلية بسهولة. من خلال منصة Shopify، يُمكن للتجار عرض الأسعار بالعملات المحلية وتيسير عمليات الدفع بها للعملاء، مما يُعزز من معدلات التحويل ويسهم في زيادة مبيعات التجارة الإلكترونية عبر الحدود.

بالإضافة إلى ذلك، يُسهم عرض الأسعار بالعملات المحلية في تحسين معدلات التحويل، إذ يُشعر العملاء بالراحة والثقة أكثر، مما يُؤدي إلى زيادة نسبة التحويل. دراسة أظهرت أن 49٪ من المستهلكين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قالوا إنهم قد يتخلون عن عمليات الشراء إذا لم يكن لديهم خيارات دفع محلية.

كما يُمكن للتجار تخصيص الأسعار للأسواق المختلفة استنادًا إلى العوامل الاقتصادية المحلية وقوة الشراء، مما يُمكّنهم من تحديد أسعار المنتجات بشكل ملائم. على سبيل المثال، يُمكن للشركات الفاخرة تحديد أسعار منتجاتها بشكل أعلى في الأسواق الغنية، بينما تتجه لتحديد أسعار مناسبة في الأسواق ذات الاهتمام بالأسعار المنخفضة. بالإضافة إلى العملات،

يُمكن أيضًا للتجار إضافة طرق دفع شائعة في مناطق مختلفة، مثل Alipay للعملاء الصينيين أو Paytm للعملاء الهنود.[1]

وأخيرًا، يُمكن لتكامل العملات المشفرة مع منصة التجارة الإلكترونية أن يُساهم في تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة، وفقًا لدراسة حديثة، حيث أظهرت أن تقليل تكاليف قبول الدفع كان أحد أولويات 56٪ من الشركات في عام 2023.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه العملات الرقمية:

غياب الأطر التنظيمية للعملات الرقمية: بسبب غياب الأطر التنظيمية الصارمة للعملات الرقمية من قبل الهيئات الحكومية، يصعب على المنظمين مراقبة وتتبع استخدام تلك العملات. يعاني المنظمون أيضًا من صعوبة في تحديد الاختصاص القانوني في حالات الجرائم الإلكترونية، نظرًا لطبيعة الاقتصادات الرقمية التي تعتبر معبرة بين الدول بدون حدود واضحة، بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تسجيل المعاملات المالية بالعملات الرقمية يمنح المستخدمين القدرة على الشراء بدون تدخل حكومي، مما يزيد من خطر تجاوز الهوية والبيانات الشخصية، وبالتالي يزيد من المخاطر الأمنية.

عدم إستقرار وضعها كعملة: على الرغم من انتشارها السريع وارتفاع عدد المتعاملين بها، إلا أن وضع العملة الرقمية لا يزال موضع نقاش، ولم يتم الاعتراف بها رسميًا حتى الآن. هناك بعض الدول التي اعترفت بها، بينما تنكرها معظم الدول.

استخدام العملات الرقمية من جانب الجماعات الإرهابية والإجرامية: تستخدم بعض الجماعات الإرهابية العملات الرقمية لتفادي أنظمة مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال المعروفة، لأنها

[1] الموقع الإلكتروني: https://swankyagency.com/cryptocurrency-ecommerce/ تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/04 على الساعة 20:27.

تسمح بالتحويلات المالية دون الكشف عن هوية المشاركين، نظرًا لعدم وجود هيئة مركزية تقوم بالمراقبة.[1]

المبحث الثالث: سبل تطوير التعامل بالعملات الرقمية في التجارة الإلكترونية:

تسعى الجزائر جاهدة لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، وتعظيم الاستفادة من التقنيات الحديثة للاتصالات والمعلومات. إلا أن معدلات انتشار التجارة الإلكترونية في الجزائر لا تزال منخفضة ومتواضعة مقارنة بالمستوى العالمي، مما يؤدي إلى العديد من الصعوبات التي تعرقل نموها وتطبيقها. ومع ذلك، هناك أمل كبير في تخطي هذه العقبات وتفعيل البيئة الملائمة لتوسيع استخدام التجارة الإلكترونية في الجزائر، خاصة مع الإمكانيات التي توفرها العملات الرقمية. استخدام العملات الرقمية يمكن أن يسهم في تحسين نظام المدفوعات، تعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، مما يدعم نمو التجارة الإلكترونية في الجزائر ويعزز تنافسيتها على الساحة الدولية.

المطلب الأول: معيقات استخدام العملات الرقمية في التجارة الإلكترونية بالجزائر:

إن استخدام العملات الرقمية في التجارة الإلكترونية في الجزائر يواجه عدة صعوبات تتنوع بين التقنية، المالية، القانونية، والاجتماعية. سنفصل هذه التحديات كما يلي:

أولا:الصعوبات التقنية:

– **البنية التحتية التقنية:** ضعف البنية التحتية الرقمية يعيق اعتماد تقنيات العملات الرقمية. الإنترنت البطيء وغير المستقر يمثل أحد المعوقات الرئيسية.[2]

[1] Juan .C, Zarate; the coming financial wars paraments; 2014.P 96

[2] كمال رزيق ، فارس مسدور ، "التجارة الالكترونية و ضرورة اعتمادها في الجزائر في الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص 115

-**الأمان السيبراني:** قلة الوعي بالإجراءات الأمنية اللازمة للتعامل مع العملات الرقمية، بما في ذلك الحاجة إلى محافظ رقمية آمنة وإجراءات لحماية المعاملات من الاختراقات والاحتيال.

ثانيا: التحديات المالية:[1]

- **تقلب الأسعار:** تتسم العملات الرقمية بتقلبات حادة في قيمتها، مما يجعل التجار والمستهلكين مترددين في استخدامها كوسيلة للدفع.

- **عدم الاستقرار المالي:** يعاني الاقتصاد الجزائري من عدم استقرار مالي، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالتعامل بالعملات الرقمية.

ثالثا: التحديات القانونية:

- **غياب الأطر القانونية الواضحة:** حيث تفتقر القوانين الجزائرية إلى الوضوح أو إلى وجود تشريعات محددة بشأن العملات الرقمية، مما يخلق بيئة غير مستقرة للتجار والمستهلكين.

رابعا: التحديات الاجتماعية:

- **الوعي والمعرفة:** نقص الوعي والمعرفة بالعملات الرقمية وكيفية استخدامها يشكل حاجزًا رئيسيًا. العديد من الناس لا يفهمون التكنولوجيا وراء العملات الرقمية والتجارة الإلكترونية، مما يؤدي إلى تجنب استخدامها، كما أن هناك فئات في الجزائر تجهل حتى طريقة إستعمال الإنترنت حيث انها لاتزال لا تعلم حتى بوجودها.

- **الثقة:** الثقة الضعيفة في الأنظمة الرقمية والخوف من الاحتيال أو فقدان الأموال يجعل الكثيرين يترددون في استخدام العملات الرقمية.

[1] أمينة بن عيسى، مرجع سابق، ص 93

المطلب الثاني: السبل التكنولوجية:

يمثل الإنترنت والتجارة الإلكترونية اليوم محوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت واحدة من الوسائل الرئيسية للوصول إلى الأسواق وتسويق المنتجات والخدمات. في هذا السياق، فإن تطوير البنية التحتية للإنترنت يعتبر أمراً حيوياً لتعزيز الاقتصاد الرقمي وتحفيز النمو الاقتصادي.

من الضروري تحسين جودة وسرعة الإنترنت، بالإضافة إلى توسيع نطاق تغطيتها لتشمل المناطق النائية. هذا ليس فقط يعزز الوصول للخدمات الرقمية، ولكنه أيضاً يفتح الباب أمام الفرص التجارية والاقتصادية لسكان تلك المناطق.

من جانب آخر، فإن العملات الرقمية تمثل تطوراً مهماً في عالم التجارة الإلكترونية، حيث توفر وسيلة سريعة وآمنة للدفع عبر الإنترنت. بالتالي، ينبغي على الدول مثل الجزائر النظر في دعم بنية تحتية للعملات الرقمية وتشجيع استخدامها في التجارة الإلكترونية.[1]

إن تعزيز البنية التحتية للإنترنت ودعم العملات الرقمية ليست فقط خطوات نحو تعزيز التجارة الإلكترونية، بل هي أيضاً استثمارات في المستقبل الرقمي وتحفيز للازدهار الاقتصادي.

المطلب الثالث: السبل الاقتصادية والمالية:

تتبنى الحكومة دوراً أساسياً في دفع التطور الاقتصادي وتمكين مجتمع المعلومات من اعتماد التجارة الإلكترونية. يمكن للحكومة اتخاذ مجموعة من السياسات والتدابير الاقتصادية والمالية لتعزيز البنية التحتية للتجارة الإلكترونية وتوفير البيئة المناسبة لتطبيقها.

يجب أن تتبنى الحكومة استراتيجية شاملة لتحفيز التجارة الإلكترونية تشمل تعزيز البنية التحتية الرقمية وتحديث الأنظمة القانونية والمالية. يتطلب هذا الأمر استبدال الأنظمة التقليدية

[1] سعد غالب ياسين ، بشير عباس العلاق ، " التجارة الالكترونية"، مرجع سابق، ص 67.

للدفع بأنظمة إلكترونية تتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة. ينبغي للحكومة أن تسارع بتقديم الدعم والتحفيز لاعتماد وسائل الدفع الإلكترونية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لها.

من الضروري أيضاً أن تتخذ الحكومة إجراءات لتعزيز قدرة القطاعات الاقتصادية الرئيسية على التكيف مع متطلبات التجارة الإلكترونية والاقتصاد المعرفي. يتعين تطوير القطاعات الأساسية وتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية من حيث الجودة والأسعار.[1]

بالنسبة للعملات الرقمية، يمكن للحكومة أن تدعم تطوير البنية التحتية لها وتشجيع اعتمادها في السوق المحلية والعالمية. ينبغي للحكومة توفير الدعم والتشجيع للبنوك لتبني تقنيات العملات الرقمية وتسهيل استخدامها للدفع الإلكتروني. كما ينبغي أيضاً تشجيع الشركات والمستهلكين على استخدام العملات الرقمية من خلال توفير التوعية حول أمانها وفوائدها وتقديم حوافز للاعتماد عليها.[2]

بشكل عام، يجب أن تتبنى الحكومة سياسات شاملة تهدف إلى دعم وتعزيز التجارة الإلكترونية واعتماد العملات الرقمية كأدوات لتحقيق الازدهار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة.

المطلب الرابع: السبل التشريعية:

تتباين عمليات التجارة الإلكترونية عن التجارة التقليدية في العديد من الجوانب، حيث أدت الاعتماد المتزايد على شبكات المعلومات وأنظمة الحوسبة في المجال التجاري إلى ظهور تحديات قانونية جديدة لم تواجهها التشريعات الجزائرية من قبل. لذلك، تتطلب رغبة الجزائر

[1] سعد غالب ياسين ، نفس المرجع، ص 83.

[2] سعد لطفي، "البيتكوين.. فقاعة اقتصادية أم ثورة رقمية"، النشرة الدورية: للعلم Scientific American، 23 جانفي 2018، أطلع عليه يوم 2024/06/005 على الساعة: 12:32

في تعزيز التجارة الإلكترونية واستثمار فوائدها إجراء تعديلات عميقة تشمل التكيف السريع للنظم القانونية الجزائرية لمواجهة التحديات الناشئة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجال التجاري.

تسرعت التجارة الإلكترونية، مما أثار رغبة المشرعين الجزائريين في تحديث القواعد القانونية التي تنظم التطورات التكنولوجية. ومع ذلك، تبقى هذه القواعد دون تلبية طموحات التجارة الإلكترونية، لذا ينبغي مراجعة التشريعات القائمة وتحسينها وإدخال تعديلات لتحقيق الغرض المرجو، وتجعلها أكثر فاعلية واستجابة لمتطلبات التجارة الإلكترونية.[1]

بالنسبة للعملات الرقمية، فهي تمثل جانباً مهماً في التجارة الإلكترونية، وتشكل تحديات جديدة للتشريعات القانونية. لذا، ينبغي أيضاً أن تنظر التعديلات القانونية المقترحة إلى التعامل مع العملات الرقمية وتوفير إطار قانوني يضمن سلامة العمليات المالية والتجارية التي تتضمن استخدام هذه العملات. يجب أن تكون هذه التعديلات جزءاً من الجهود الشاملة لتحديث التشريعات القانونية لتكون متماشية مع التحولات التكنولوجية في مجال التجارة.[2]

[1] يونس عرب،"الاداء التشريعي العربي في التجارة الإلكترونية"، ندوة تشريعات التجارة الإلكترونية و دورها في دعم و تنمية الصناعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، يومي 19-21 أفريل،2023، تونس.

[2] عبد المالك توبي، و منصف شرفي، أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية التكوين نموذجا، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد11 ،العدد 01، ص 115.

خلاصة الفصل الثالث:

في ظل الثورة التكنولوجية والإقتصاد الرقمي وانفتاح الأسواق العالمية، أصبحت التجارة الإلكترونية تشكل وسيلة رئيسية لدعم قدرة الإقتصاد على الإندماج الفعال في الإقتصاد المعرفي.

كذلك بالنسبة للعملات الرقمية التي تعتبر من أحدث وسائل الدفع الإلكتروني والتي تلعب دورا كبيرا في تطوير التجارة الإلكترونية، والتي لاقت رواجا كبيرا وقبول واسع في الكثير من الدول والشركات إلا أن موقف الجزائر من هذه العملات تمثل في منع التعامل بها وتداولها، مع إمكانية اعتمادها والتعامل بها في المبادلات التجارية في المستقبل.

خاتمة

خاتمة:

من بين المفاهيم الجديدة التي تعبّر عن الاقتصاد الجديد، نجد الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعلومات والتجارة الإلكترونية. أصبحت التجارة الإلكترونية محورية في هذا التقدم التكنولوجي، حيث ازدادت شهرتها على المستوى العالمي وتوسعت فرص التبادل التجاري عبر الإنترنت. وفي هذا السياق، أصبحت العملات الرقمية وسيلة دفع متقدمة ومعترف بها على نطاق واسع.

إن تحديث المواقف تجاه العملات الرقمية كوسيلة للدفع الإلكتروني يُعتبر أمراً ضرورياً، خاصة مع الاعتراف المتزايد عالمياً بها كوسيلة مالية مبتكرة. لذا، ينبغي على الجزائر أن تنظر بعناية في هذه التطورات وتحديث مواقفها بما يتناسب مع التطورات العالمية.

ومن خلال الدراسات والتحليلات، توصلنا إلى عدة نتائج وهي كالتالي:

1. غياب ثقافة الاقتصاد الرقمي وعدم استخدام التكنولوجيات الحديثة وتأخر تطور الإنترنت يشكلون عوائق رئيسية أمام تطور التجارة الإلكترونية، مما يؤكد أهمية وجود بيئة ملائمة لتعزيز هذا النوع من التجارة.

2. العملات الرقمية تلعب دورا مهما في تعزيز التجارة الإلكترونية نظرا لميزاتها مثل السرعة والسهولة في التداول وعدم تقييدها بالقوانين، مما يسهل إجراء المعاملات التجارية عبر الإنترنت.

3. استخدام الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر ما زال محدودا مقارنة بالمعايير العالمية، مما يعكس نقصا في البنية التحتية الرقمية المطلوبة لتطوير التجارة الإلكترونية.

4. رغم فرض قوانين منع تداول العملات الرقمية في الجزائر، إلا أن انتشار المتعاملين بها يشير إلى وجود اهتمام متزايد بها، مما يثير تساؤلات حول مستقبلها في البلاد.

5. يُعتبر تبني الجزائر للعملات الرقمية قد يكون مجرد موضة، ولكن زيادة انتشارها قد تغير النظرة المستقبلية تجاهها.

بشكل عام، يتطلب تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر تبني استراتيجيات شاملة تأخذ بعين الاعتبار البنية التحتية الرقمية والتحديات القانونية والثقافية والاقتصادية.

نتائج الفرضيات:

- ✓ العملات الرقمية تُسهّل عمليات الدفع وتُقلل من تكاليف التحويلات المالية، مما يزيد جاذبية وسهولة التسوق عبر الإنترنت.
- ✓ تلعب العملات الرقمية دورًا هامًا في تعزيز التجارة الإلكترونية عبر توفير وسيلة دفع مرنة وعالمية.
- ✓ تفتقر الجزائر للبنية التحتية الضرورية لتطوير التجارة الإلكترونية، مما يشكل عائقًا لاستفادتها الكاملة من فوائد العملات الرقمية وإستخداماتها في مجال التجارة الإلكترونية.
- ✓ إن تشريع وإيجاد قوانين وتشريعات واضحة يمكن أن تحمي المستخدمين وتعزز الأمان، يشجع على اعتماد العملات الرقمية كوسيلة دفع معترف بها رسمياً.

آفاق الدراسة:

بالطبع، إليك صياغة مقترحات لمواضيع تتعلق بالتجارة الإلكترونية والعملات الرقمية:

1. **دور أنظمة السداد في تعزيز التجارة الإلكترونية:** دراسة تحليلية لتأثير وأهمية وسائل الدفع الإلكترونية في تحفيز نمو وتطور التجارة الإلكترونية، مع التركيز على الآثار المالية والتقنية لهذه الأنظمة.

2. **تحليل واقع العملات الرقمية في دول الخليج:** دراسة حالة لاستخدام وانتشار العملات الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والتنظيمية التي تؤثر على تبني هذه العملات وتأثيرها على النظام المالي والاقتصادي.

3. **تقييم تأثير العملات الرقمية على الاقتصاد العربي:** دراسة شاملة لتأثير العملات الرقمية على النظام المالي والاقتصادي في العالم العربي، مع التركيز على التحديات والفرص المحتملة التي تواجه الدول العربية في تبني هذه التقنية الجديدة.

4. استراتيجيات تعزيز التجارة الإلكترونية باستخدام العملات الرقمية: تحليل لأفضل الممارسات والاستراتيجيات التي يمكن للشركات والحكومات اعتمادها لتعزيز التجارة الإلكترونية باستخدام العملات الرقمية، مع التركيز على الفرص والتحديات الناشئة في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1/الكتب:

1. ابراهيم العيسوي ، "التجارة الالكترونية" ، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية ،مصر،2003.
2. ابراهيم بختي ، "التجارة الالكترونية ، مفاهيم و استراتيجيات التطبيق في المؤسسة" ، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005.
3. أحمد عبد الخالق ، "التجارة الالكترونية و العولمة" ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة ، مصر ،2006.
4. خالد الحشاش ، الاقتصاد المعرفي الثروة المستدامة، عالم الكتب الحديث القاهرة، 2017.
5. خالد ممنوح إبراهيم، لوجستيات التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
6. د. أسامة عبد السلام السيد ، الاقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
7. د. رضوان أبو شعيشع السيد ، الاقتصاد الرقمي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2018.
8. د، أحمد إبراهيم فاضل، إطار مقترح للمعاملة الضريبية للعملات المشفرة، قسم المحاسبة، القاهرة، مصر، 2018.
9. الدكتور حسن يوسف ، الاقتصاد الالكتروني، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، مصر، 2012.
10. رائد محمود أبو طربوش، تعليم الفوركس البورصة العالمية، دار قنديل مصر، 2010.

11. طارق طه، التسويق والتجارة الإلكترونية، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
12. طارق عبد العال، التجارة الإلكترونية المفاهيم- التجارب- التحديات- الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، الدار الجامعة، 2008.
13. عامر محمد خطاب، التجارة الإلكترونية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011.
14. عبد الله فرغلى موسى ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني، ط1، القاهرة ، 2007.
15. عماد الحداد ، "التجارة الالكترونية" ، دار الفاروق ، القاهرة ، مصر، 2003.
16. كريمة صراع، واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية،جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.
17. محمد عبد الطائي، التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.
18. محمد عمر الشويرف، التجارة الإلكترونية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
19. محمد نور صالح الجداية ، سناء جودت ، "التجارة الالكترونية"، الطبعة الأولى، دار الحامد ، عمان، 2009.

2/الأطروحات والرسائل:

1. أيمن عز الدين أبو صالح، العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية-دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة.
2. بلوافي محمد، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري،رسالة ماجستير في البنوك والمالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، (غير منشورة)، الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005، ص118.

3. قماير هاجر، عباس مختارية، تحديات المنظومة المصرفية في ظل التكنولوجيا الحديثة دراسة مقارنة للدول المغاربية، مذكرة ماستر في المالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، (غير منشورة)، الجزائر، السنة الجامعية: 2015/2014، ص 93.
4. مصطفى سطاح، أثر تقلبات العملات الرقمية على أسعار صرف العملات الدولية، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2019/2018.

3/المواد والقوانين:

1. قانون رقم: 17 – 11 مؤرخ في 08ربيع الثاني عام 1439هـ الموافق 27ديسمبر سنة 2017م يتضمن قانون المالية لسنة ،2018ج ر عدد 76الصادر في 28ديسمبر سنة 2017م

4/المجلات والمداخلات:

أ. عبد الحفيظ بورلزرق، أ. محمد بوعون، أ. سنا حم عيد، العملات الرقمية كلية دفع حديثة في التجارة الإلكترونية، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والإقتصاد الرقمي ضرورة الإنتقال وتحديات الحماية، 2018.
2. أيمن عدنان الجوارين، الآثار الإقتصادية والمخاطر المتوقعة لعملة البيتكوين،University of Basrah، 2018.
3. تقرير التنمية الاقتصادية الأونتكاد، الأمم المتحدة، 2021.
4. زيدان لخضر، تحليل مخاطر وتحديَّت تطوير وإستخدام العملات الإفتراضية ذات سلاسل الكتل الموزعة، مجلة العلوم الإقتصادية، الطبعة 13.
5. صويلحي نور الدين، أثرتعدين البيتكوين والعملات الإفتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة آفاق علمية، 2018.
6. علاوة محمد لحسن ، مولاي لخضر عبد الرزاق ،"اليات التجارة الالكترونية كأداة لتفعيل التجارة العربية البينية" ، الملتقى الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و

اشكالية اعتمادها في الجزائر ، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 26 و 27 أفريل 2001.

7. ميادة محمد الحسن، العملات الرقمية المشفرة البيتكوين نموذجا، ندوة تحت عنوان العملات الرقمية المشفرة، 08 نوفمبر 2021.
8. هبة محمد سرور، دراسة مقارنة للعلاقة بين تقلبات أسعار العملات الرقمية وقيم مؤشرات أسواق الأوراق المالية، مجلة التجارة والتمويل، عدد 03.

5/المواقع الإلكترونية:

1. http://www.Bitcoin.org
2. http://www.Echoroukonline.com
3. http://www.elbilad.com
4. http://www.historyofbitcoin.org.
5. https://sites.google.com/view/ai-marketing-ar/tru ،
6. https://www.bbc.com/arabic/scienceandeth/ bbc_news
7. https://www.jumia.com.dz/
8. https://www.linkedin.com/company/dzboom-online-shopping
9. https://www.ouedkniss.com
10. https://www.qnet.net/ar/ar-about-qnet/
11. https://www.zawwali.com/
12. www.airalgérie.dz
13. www.alarabiya.com
14. www.BBC.com/arabic/scienceandetch
15. www.commerce.gov.tn/ar/187.11

16. www.wired.com/magazine/2011/11/mf_bitcoin

6/المراجع باللغة الأجنبية:

1. Brain Company and Google . "E-commerce in MENA, Opportunity beyond the Hype".2019.P 58
2. Brittemira Abdi, Future currency: Bitcoin here to stay, Contruction Management?Stockhom &Bitcoin, Real Estate the cryptocurrency, 2014. P85
3. David .A, Bitcoin and Beyond: The possibilities and pitfalls of virtual currancies, Federal Reserve Bank of St. louis, 2014 ; P59.
4. Juan .C, Zarate; the coming financial wars paraments; 2014.P 96
5. Layla Abu - khadra , L'avenir du commerce électronique en Jordanie , centre français d'Amman ,P28

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

ملخص الدراسة	**/**
Abstract	/
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول: أهمية وواقع التجارة الإلكترونية	
تمهيد	**09**
المبحث الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية ونشأتها	**10**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية	**10**
المطلب الثاني: نشأة التجارة الإلكترونية وتطورها	**12**
المطلب الثالث: أهمية التجارة الإلكترونية	**16**
المبحث الثاني: أنواع التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها	**17**
المطلب الأول: أنواع التجارة الإلكترونية	**17**
المطلب الثاني: تطبيقات التجارة الإلكترونية	**19**
المبحث الثالث: واقع التجارة الإلكترونية في العالم العربي	**21**
المطلب الأول: التجارة الإلكترونية في الجزائر	**21**
المطلب الثاني: التجارة الإلكترونية في تونس	**24**
المطلب الثالث: التجارة الإلكترونية في مصر	**26**
المطلب الرابع: آفاق التجارة الإلكترونية في العالم العربي	**27**
خلاصة الفصل الأول	**29**
الفصل الثاني: العملات الرقمية بين الواقع والتحديات	
تمهيد	**31**
المبحث الأول: العملات الرقمية نشأتها وأنواعها	**32**
المطلب الأول: مفهوم العملات الرقمية	**32**
المطلب الثاني: نشأة العملات الرقمية	**34**
المطلب الثالث: أنواع العملات الرقمية	**36**

المبحث الثاني: خصائص العملات الرقمية وطرق التعامل بها	**38**
المطلب الأول: خصائص العملات الرقمية	**38**
المطلب الثاني: تداول العملات الرقمية عبر منصات التداول	**40**
المطلب الثالث: تداول العملات الرقمية عبر شبكات التسويق الهرمي	**41**
المبحث الثالث: تنظيم العملات الرقمية على مستوى العالم	**42**
المطلب الأول: إستخدام العملات الرقمية في العالم	**43**
المطلب الثاني: الموقف الدولي من العملات الرقمية	**44**
المطلب الثالث: الموقف القانوني للدولة الجزائرية من إستخدام العملات الرقمية	**46**
خلاصة الفصل الثاني	**48**
الفصل الثالث: العملات الرقمية والتجارة الإلكترونية في الجزائر	
تمهيد	**50**
المبحث الأول: التجارة الإلكترونية في الجزائر	**51**
المطلب الأول: تصنيفات التجارة الإلكترونية في الجزائر	**51**
المطلب الثاني: مواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر	**53**
المطلب الثالث: العوائق والتحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية في الجزائر	**55**
المبحث الثاني: إستخدام العملات الرقمية في التجارة الإلكترونية	**58**
المطلب الأول: العملات الرقمية في التجارة الإلكترونية في الجزائر	**58**
المطلب الثاني: العملات الرقمية في التجارة الإلكترونية في العالم	**59**
المطلب الثالث: **التحديات التي تواجه العملات الرقمية**	**62**
المبحث الثالث: سبل تطوير التعامل بالعملات الرقمية في التجارة الإلكترونية	**63**
المطلب الأول: معيقات استخدام العملات الرقمية في التجارة الإلكترونية بالجزائر	**63**
المطلب الثاني: السبل التكنولوجية	**65**
المطلب الثالث: السبل الاقتصادية والمالية	**65**
المطلب الرابع: السبل التشريعية	**66**

خلاصة الفصل الثالث	**68**
خاتمة	**70**
قائمة المصادر والمراجع	**74**
فهرس الموضوعات	**/**